موقف الحليين من الأحداث السياسية الداخلية في العراق (1933–1939)

أ. مشتاق طالب حسين الخفاجي الباحث. منتظر حسن عبد الحسين فرمان

كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة بابل

The position of the Hiliyin from the internal political events in Iraq (1939-1933)

Prof. Mushtaq Talib Al_Khafagi

Researcher. Muntazir Hasan abd Al-Husayn Faraman

College of Education for Human Sciences\ University of Babylon

A64418891@gmail.com

Abstract

The study of the position of the analysts from the internal political events in Iraq (1933-1939), is distinguished from the series of historical studies that revealed the study of the position of the two halves of the events that passed through Iraq, especially Hilla Brigade during the period of study mentioned above, starting with independence of Iraq And the death of King Faisal I and the rule of King Ghazi until his death, and in light of this loggers positions honorable during that period, especially as Iraq went through difficult crises of political conditions, which was the conduct of the elections and the position of the Hallel, as well as the position of the partisans of the Communist Party And their position on the government of Yassin al-Hashemi II and the coup Bakr Sidqi as well as their position on the killing of King Ghazi, and these events recorded the positions of the Halili positions towards their city, the brigade had a special position during the reign of King Ghazi, so it is necessary to study such local headlines.

Keywords: Position, The Haliliy, clans, parties, events.

الملخص:

تناولت دراسة (موقف الحليين من الأحداث السياسية الداخلية في العراق (1933–1939م)، دوراً مميزاً يعد من سلسلة الدراسات التاريخية التي كشفت تلك الدراسة عن موقف الحليين من الاحداث التي مر بها العراق لاسيما لواء الحلة خلال مدة الدراسة المذكورة انفاً، أبتداءاً من استقلال العراق ووفاة الملك فيصل الاول وحكم الملك غازي وحتى وفاته، وفي ضوء ذلك سجل الحليين مواقف مشرفة خلال تلك المدة لاسيما وما مر العراق من ازمات عصيبة من اوضاع سياسية التي تمثلت بسير الانتخابات وموقف الحليين منها فضلاً عن موقف الحليين من الحزب الشيوعي وموقفهم من حكومة ياسين الهاشمي الثانية وانقلاب بكر صدقي فضلاً عن موقفهم من مقتل الملك غازي، وهذه الاحداث سجل فيها الحليين مواقف تجاه مدينهم، فكان للواء الحلة موقف مهم ومميز خلال مدة حكم الملك غازي ولذلك من الضروري ان يدرس مثل هكذا عناوين محلية عاصرت الاحداث التاريخية.

الكلمات المفتاحية: موقف، الحليين، عشائر، الاحزاب، الأحداث.

المقدمة

واجه العراق خلال حكم الملك غازي في المدة (1933–1939) عدة أحداث سياسية أنتجت تغيراً جذرياً في البلاد ابتداءاً من استقلال العراق حتى وفاة الملك غازي وكان للحليين في تلك المدة موقفاً مشرفاً مؤيداً كان مع الاحداث ام معارضاً، فيما أتبعت الحكومة مع الوزارات المتعاقبة خلال تلك المدة بتغيير سياستها وفرض بعض القوانين السياسية لمعالجة واقع البلاد لاسيما ما شرعه مجلس النواب من قوانين وبمشاركة النواب الحليين في المناقشات والتصديق على تلك القوانين خصوصاً فيما يتعلق بسير الانتخابات العامة.

اعتمدنا في دراستنا لهذا البحث على المنهج التاريخي القائم على جمع المادة العلمية وتحليلها استناداً الى المصادر التاريخية.

تم تقسيم البحث الى ستة فروع الفرع الاول تضمن موقف الحليين من وفاة الملك فيصل الاول بتاريخ (8 أيلول 1933)، وتتويج غازي الاول ملكاً على العراق، في حين جاء الفرع الثاني بعنوان مشاركة النواب الحليين في الانتخابات العامة وتشكيل المجالس التشريعية خلال (1933–1939)، وحمل الفرع الثالث أسم موقف ومشاركة الحليين من الحزب الشيوعي العراقي (1934–1939)، وتناول الفرع الرابع موقف الحليين من حكومة ياسين الهاشمي الثانية ما بين (17 آذار1935م–29 تشرين الاول 1936م)، بينما حل الفرع الخامس بموضوع موقف الحليين من انقلاب بكر صدقي ووزارة حكمت سليمان الانقلابية في العراق بتاريخ (29 تشرين الأول 1936م)، وتطرق الفرع الاخير السادس موقف الحليين من مقتل الملك غازي الاول بتاريخ (4 نيسان 1939) في العراق.

وتناولنا بالاعتماد على جملة من المصادر المهمة يأتي في مقدمتها الوثائق المحفوظة في دار الكتب والوثائق ومحاضر مجلس النواب فضلاً عن الصحف العراقية التي تميزت بنقل الاحداث اليومية ناهيك عن المصادر العلمية التاريخية العربية والمعربة لاسيما مؤلفات عبد الرزاق الحسني ومنها تاريخ الوزارات وكتاب سلمان البراك للباحث يحيى المعموري وجاءت بعض الرسائل والاطاريح اهمها رسالة الماجستير الموسومة انقلاب سنة 1936 في العراق (أهدافه، أحداثه، نتائجه)، للباحث صفاء عبد الوهاب مبارك، ورسالة الماجستير الموسومة الاقصاء السياسي في العراق للباحث صلاح هادي عبادة وعدة رسائل أخرى.

أولاً: موقف الحليين من وفاة الملك فيصل الاول بتاريخ(8 أيلول 1933)، وتتويج غازي الاول ملكاً على العراق.

دعي الملك فيصل الاول بعد استقلال العراق ودخوله عضواً في عصبة الامم عام (1932م)، الى قصر بكنهام الملكي في لندن بزيارة رسمية بدعوة من ملك بريطانيا (جورج الخامس)، لاسيما بعد ان استقر الوضع العام في العراق من جميع المشاكل التي حدثت فيه [1]، فغادر بغداد بتاريخ (يوم 5 حزيران 1933)[2]، فوصل الى برن بسويسرا بعد مغادرته العاصمة بغداد بثلاث ايام وكانت اثار العناء والمرض بادية عليه بوضوح، ولم يشأ ان يستقر ويخلد الى الراحة حسبما اوصى له طبيبه الخاص (كوخر)[3].

وفي سياق الحديث عند سفر الملك فيصل الاول قد احاط علماً بالخلاف الذي نشب من بعده في العاصمة بغداد ما بين وزير داخليته حكمت سليمان وبطريك التيارين المار شمعون[4]، وعلى اثر ذلك حدثت ثورة التيارين في العراق[5]، وبالتالي ما انتهت تلك الثورة بعد تدخل الملك فيصل الاول على اثرها، وبعد ذلك عمد الملك فيصل الى مقابلة الصحفيين والاصدقاء المقربين وصار يدلي عليهم بالاحاديث الخطيرة، لاسيما على العداء والبغضاء الذي حل ببلده في حين كان وضعه الصحي غير مستقر، وخلال إدلائه بتصريحاته شعر بأسفه عن موضوع الحركة الآشورية، وفي ضوء ذلك انهى مما ادلى به من معلومات، وبعد خلال مرور ثلاث ايام والملك يمضي ايامه بالتعب، فقد شعر بألم شديد وعلى اثره استدعى طبيبه الخاص لاجل لعلاجه، فأشار طبيبه الى الممرضة ان تزق له حقنة تحت الجلد[6]، امر بعد ذلك حاشيته المرافقين له كل من وزير الخارجية نوري السعيد ووزير المالية ياسين الهاشمي ووزير

(1) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي(ملفة النيابة الملكية)، رقم الملفة(ج/10)، رقم الوثيقة(10)؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج3، ط5، دار الحياة، بغداد، 1988م، ص247؛ستيفن همسلي لونكريك وفرانك ستوكس، العراق منذ فجر التاريخ حتى ثورة تموز(1958)، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، ج2، مؤسسة مصر، دار المرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2009م، ص380.

(2) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص284.

(3) المصدر نفسة، ص311.

(4) المصدر نفسة، ص273-274.

(5) (ثورة التيارين): هم حركة يزعمون بأنهم من اتباع بقايا الاشوريين سكان العراق القدماء وكانون تحت حماية رئيسهم الاكبر مار شمعون وبعد الاحتلال البريطاني للعراق انظموا الى التأسيسات الارمينية، وبعد ذلك اتوا الى العراق على امل انهم ارادوا ان يؤسسوا لانفسهم وطناً قومياً فيعيدوا مجد اجدادهم الاشوريين في شمال العراق وتساعدهم في مهمتهم هذه الحكومة البريطانية، وبالفعل اصطدموا مع الحكومة العراقية وبالنتيجة تمكنت من القضاء عليهم بقيادة طه الهاشمي الذي قاد العمليات في الشمال واوعز الى العميد بكر صدقي القائد العسكري وبعض القادة العسكريين للقضاء عليهم. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص255-259؛ ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ج1، ص257-258؛ يحيى كاظم المعموري، طه =الهاشمي ونشاطه العسكري والسياسي في العهدين العثماني المتأخر والملكي العراقي حتى عام(1985م)، دار الفرات للثقافة والاعلام، الحلة، 2014م، ص90.

(6) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص312.

الاقتصاد رستم حيدر[1]، بالانصراف وذلك في الساعة الحادية عشرة والنصف ليلاً، بعدها وجدت الدعوة الى استدعاء الملك فيصل الاول ممرضته لتوافيه بأخباره الصحية مما طلب منها ان تبلغ حاشيته بالحضور فوراً، وعلى اثر ذلك حضر الملك علي بن الحسين ونوري السعيد، وحيدر رستم، وتحسين قدري للملك فيصل فوجدوا أن الملك يلفظ أنفاسه الأخيرة، ويبدو ان الملك من هذه اللحظات يودع الحياة الدنيا، وبالفعل اثبت ذلك من (ليلة 7– نهار 8 أيلول 1933) أعلن عن وفاة الملك فيصل عن سبب نوبة قلبية[2].

وتأسيساً على ما تقدم وجدت الدعوة الى وصول الخبر إلى الحكومة العراقية وعند سماع الرأي العام بذلك انتفض الشعب العراقي لهذا الامر لاستغرابه عن وفاة ملكهم فيصل بن الحسين وفي ظروف غامضة، مما عجلت الامة ليلة الجمعة بوفاة سيدها وباني مجدها جلالة الملك المعظم فيصل الاول، وحسب مما ادعي بأنه أثر وفاته نوبة قلبية فأظهر الشعب العراقي على اختلاف طبقاته شدة اخلاصه وتعلقه بسيد البلاد الراحل فقطعت مواكب التعزية لوفاته، وتعطيل الاعمال، فكانت وفود الالوية للتعزية الى العاصمة بغداد ومنها وفد لواء الحلة الذي رفع رايات الحزن والحداد ولم تهدأ ثائرة الجماهير فتعالت اصوات بكاء الرجال والشباب وعويل النساء في مظاهرات صاخبة تندد بالسلطة البريطانية، وعلى اثر ذلك شاركت في المواكب جميع المدن العراقية، فبعثت بوفودها إلى بغداد للانضمام إلى الاحتجاجات، مما أدى ذلك إلى تعطل الحياة في بغداد وجميع المدن، وكانت مضاربها تملأ جميع الجهات في العاصمة مما وصف بيوم حزين يمر على العراقيين، إذ أصبح وضع العاصمة بغداد في هرج ومرج وغير مستقر وهذه الوفود تنتظر وصول جثمان الملك فيصل وبالفعل عند وصوله جثمانه العاصمة بغداد شيع الى المقبرة الملكية في الاعظمية وكان الناس في ازدحام شديد في موكب التشييع[3].

مكنت هذه العوامل لواء الحلة ان يؤدي دور بارز في الوقوف إلى جانب الحكومة العراقية، فأرسلت مدينة الحلة التعازي للملك غازي وكانت خطب الجمعة في الجوامع تندد بدور بريطانيا وفعلتها النكرة، وتدعو الله أن يتغمد الملك فيصل بن الحسين برحمته الواسعة وعلى نجله ولي العهد غازي الاول بالصبر والسلوان والنصر العظيم[4]، وبعد انتهاء التعازي طلب من الامير غازي بن فيصل[5]، الساسة الوزراء ورئيس الوزراء وبعض النواب والاعيان ضمن ما نص عليه الدستور في المادة الواحدة والعشرين من مراسيم تأدية اليمين الدستوري لولي العهد من بعده لتولي عرش العراق وذلك في بناية البلاط الملكي بتاريخ (يوم 8 ايلول 1933)، في نفس يوم وفاة الملك فيصل تمهيداً لمبايعته ولي العهد وبالفعل حدث ذلك من اداء اليمين، وبالتالي اعلن رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني تتويج غازي بن فيصل الاول ملكاً على العراق فقدم المجتمعون الحاضرون مهنئين للملك غازي توليه زمام الامور[6].

وصفوة القول مما تقدم بورك له اهالي الحلة وقدموا له التهاني والتبريكات لا شغال منصبه الجديد خلفاً لوالده فيصل الاول وبهذه المناسبة ارسلت المدارس الحكومية في الحلة وفوداً من طلبتها بصحبة الكوادر المدرسية الى العاصمة بغداد من اجل اقامة المخيمات الكشفية لاحتفالية التتويج في ملعب الكشافة في منطقة الكسرة ببغداد فشارك بهذه المسيرات وفد من الحليين الذين مثلوا مدينتهم فمنهم (جاسم محمد حسون الملقب مقروب، وناجي علي اسود واولاد وباقر الكبيجي، وكاظم جواد وصالح السماك وعبد المعطي عبادة) وطلاب اخرين من يهود الحلة مستصحبين معهم الخيام التي تبرع بها السادة القزوينيين وشيخ عشيرة كريط مرهون الكريطي، فأستمر

(1) المصدر نفسة، ص284؛ ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ج2، ص380.

(2) المصدر نفسة ؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص312-313؛ جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر(1914-1968)، دار مكتبة عدنان، بغداد، 2015م، ص101-102.

(3) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص313-316.

(4) جريدة العالم العربي، العدد(2921) في 7 أيلول 1933م.

(5) (غازي بن فيصل): ولد غازي في مكة في (21 آذار 1912م) وعاش سنوات طفولته الاولى تحت رعاية جده الشريف حسين بن علي ووصل الى العراق في 5 تشرين الاول 1924م، وبعد صدور القانون الاساسي اصبح غازي ولياً للعهد واهتم فيصل الاول بأعداده لولاية العهد وتربيته تربية قومية وارسل في عام 1926 لاتمام دراسته في مدرسة هارو في بريطانيا وعاد الى العراق في 1 تشرين الثاني 1928 ثم دخل الكلية العسكرية وتخرج منها في تموز 1932 برتبة ملازم ثاني خيال تولى غازي العرش نيابة عن والده مرتين في اثناء غياب والده الى الخارج الاولى من 5 حزيران -3 آب 1933، والثانية من 1 ايلول- 8 ايلول 1933، واكتسب شعبية كبيرة للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص325-327؛ يحيى كاظم المعموري، المصدر السابق، ص 63-68؛ جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص103-107.

(6) جريدة الاخاء، العدد (19)، في 9 ايلول 1933؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص323-324؛ جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص105.

مخيم الاستعراض لاحتفال التتويج لمدة اسبوعين وعلى اثره وفرت الحكومة الاكل والمستلزمات التي تحتاجها الوفود القادمة من الالوية فاستمرت مراسيم التأييد والمباركة لتسنم الملك غازي زمام الامور لعرش العراق[1].

فضلاً عن شيوخ عشائر الحلة الاخرين نرى البعض منهم من بارك وايد حكومة غازي بن فيصل لاسيما رئيس عشائر بني حسن الشيخ علوان الحاج سعدون الذي كان له موقف مشرف مثل فيه لواء الحلة لأجل تقديم التهاني والتبريكات للملك الجديد[2]، وعند استلام الملك غازي صلاحياته الدستورية قدم رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني طلب استقالة وزارته في (9 ايلول 1933)، وفقا للمضامين الدستورية وعلى اثره قبل الملك، وفي اليوم نفسه كلف الملك الكيلاني بتشكيل وزارته الثانية[3].

ويبدو مما تقدم ان اهالي الحلة سجلوا موقفاً يسيراً لابأس به من تقديم التعازي لعائلة الملك فيصل هذا من جهة ومن جهة اخرى باركوا لولي العهد الجديد الملك غازي بن فيصل بمناسبة تسنمه عرش العراق.

ثانياً: مشاركة النواب الحليين في الانتخابات العامة وتشكيل المجالس التشريعية خلال (1933-1939)

شهدت بداية حكم الملك غازي بن فيصل على العراق بالضعف وقلة الخبرة السياسية مما ادى به الى الارتباك في العمل السياسي وهذا ما ادى بالنتيجة الى التدخلات السياسية في اطار الحكم لاسيما بالانتخابات التشريعية لمجلس النواب العراقي ابتداءاً من مدة حكم غازي لعرش العراق وحتى مقتله وبالنهاية مما ادى الى تمرد بعض الالوية من قبل متصرفيها في لاسيما في اجراء الانتخابات الثانوية منها والبرلمانية، وعلى اثر ذلك شهد السيد عبد الرزاق الحسني مهازل تلك الانتخابات في لواء الحلة حين كان مديراً للخزينة في وقته فوصف الاوضاع الانتخابية بقوله: ((**مهازل تضحك الثكلى فقد كانت اوراق الناخبين الثانويين لا تلقى في صناديق الاقتراع الا بعد ان يطلع عليها موظفون الحكومة ليتأكدوا من مطابقتها مع الاسماء الموجودة التي في قائمة الحكومة**))[4].

ويبدو من خلال النص التاريخي السابق ان الحكومة كان لديها قائمة خاصة بأسماء المرشحين الذين ترغب بهم للوصول الى قبة البرلمان وهذا ما يخالف اصلاً القانون الاساسي للبلد.

وعلى هذا الاساس بنيت المطالبات الشعبية والاحتجاجات لجماهير الحلة في اللواء عندما ظهر الوعي البرلماني لرؤساء عشائر الحلة حينما شعروا بتمثيلهم في قبة البرلمان لاسيما في الدورة الانتخابية الثالثة وعلى اثرها اعلنوا المظاهرات والتنديد بسياسة الحكومة المهمشة مطالبين منها ان ترفع نسبة تمثيل لواء الحلة في السلطة التشريعية فضلاً عن انهم في بادئ الامر قاطعوا الانتخابات البرلمانية وطالبوا رؤساء عشائر الحلة وابنائها بعدم الانتخاب الا اذا رفع سقف تمثيل الحلة في البرلمان، وبالفعل نددت تلك المطالب بواسطة البيانات من خلال جوامع الحلة، فضلاً عن تعليق اعلانات جدارية في اللواء وانتشرت في مدن الحلة ومنها ما علق في مدينة الكفل التابعة للحلة وعزموا على نشر احتجاجهم في الصحف العراقية الرسمية، وهذا ان دل على شيء يدل على اهتمام تنامي شيوخ عشائر الحلة بالمجلس التشريعي من اجل زيادة تمثيلهم في قبة البرلمان من جهة ومن جهة اخرى تحقيق مصالحهم الضيقة الخاصة بهم، والسبب الرئيسي هو استخدام الحكومة عمل التهميش والحرمان للمقاعد النيابية لاجل فرض ورقة ضغط على رؤساء العشائر المعارضة للحكومة[5].

وفي سياق الحديث يظهر تدخل تلك المواقف من متطلبات وحركات ثائرة كان هدفها هو تحقيق تمثيل حقيقي وعادل يتناسب مع حجم سكان المجتمع تحديداً في كل لواء لكن تلك التصرفات من الحكومة لم تجدي خيراً في المجالس النيابية بل نرى الوضع كما

(1) فلاح محمود خضر البياتي، المصدر السابق، ص70-71.
(2) المصدر نفسة.
(3) جريدة العالم العربي، العدد(2195)، في 9 ايلول 1933؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص327-328؛ عبد الامير هادي العكام، حكمت سليمان ودوره في السياسة العراقية(1889-1964)، د.م، د.ت، ص18.
(4) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج4، ص38؛ صلاح هادي عبادة، الاقصاء السياسي في تاريخ العراق المعاصر(1921-1953)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بابل، 2015م، ص129.
(5) احمد عبد الصاحب الناجي، المجتمع الحلي مطلع القرن العشرين، دار الفرات، بابل، 2009م، ص153؛ يحيى كاظم المعموري، الشيخ سلمان البراك أول وزير حلي في تاريخ العراق المعاصر، دار الفرات للثقافة والاعلام، الحلة، 2011م، ص80-81.

هو باقي باعتماد على التهميش وأقصاء فئات المجتمع لاسيما المطالبين بحقوقهم، فلهذا نرى نواب المجلس التشريعي لا يرتقي مع مستوى الالوية الذي عد نوابه خلال مدة عهد الملك غازي بنسبة (34%)[1]، ادى اتساع ذلك في الانتخابات التي جرت في عهد وزارة ناجي شوكت للدورة الانتخابية الرابعة بتاريخ (3 تشرين الثاني 1932–18آذار 1933)، والتي دعا فيها المجلس النيابي اجراء الانتخابات بتاريخ (10 كانون الاول 1933) والتي تمخضت في اعداد المجلس النيابي الجديد الاول الذي عقد جلسته الاولى بتاريخ (18 آذار 1934)، والذي أشترك نواب الحلة فيه بعد فوزهم في هذه الدورة ويظهر لنا كل من سلمان البراك ومصطفى عاصم وعمران الحاج سعدون وهاشم الكيلاني وعبد الرحمن شريف[2].

فوضت بعد ذلك الحكومة بعد استقالة الوزارة السابقة بتشكيل وزارة علي جودت الايوبي في (27 آب 1934–23شباط 1935م) والتي دعت فيها الوزارة الى حل المجلس النيابي السابق وأجراء انتخابات جديدة بتاريخ (6 كانون الاول 1934)، مما قامت بالخفي بأعمال التزوير والفساد في تلك الانتخابات وبأسلوب الحكومة التي اعلنت نيتها بتخصيص قوائم بأسماء عدد من الشخصيات التي ترغب بهم ان يصبحوا نواباً في البرلمان وذلك بسبب لانهم مؤيدون لها، لاسيما الشخصيات الذين عملوا في الصحف السياسية كصحيفة العالم العربي وصحيفة الاستقلال وغيرها[3]، ويبدو مما تقدم انه لا يمكن لهكذا انتخابات ان تنتج مجلس نيابي شرعي يمثل جميع طبقات وفئات المجتمع العراقي بالشكل العادل والمرضي[4].

مكنت هذه العوامل الى اصدار وزارة الداخلية بقيادة الايوبي وكالةً أوامرها الى متصرفي الالوية العراقية بتاريخ (15 أيلول 1934م) بالشروع في انتخابات المجلس النيابي وعلى اثر ذلك علقت اسماء الذين يحق لهم الانتخاب من الوجهة القانونية مع اسماء المنتخبين الثانويين فتبين ان اعظم هؤلاء من موظفي الحكومة وتحديداً ممن كانوا موالين للحكومة فأرسلت اسمائهم الى الالوية ومنها لواء الحلة بحسب ما ترغب به الحكومة[5]، وتأسيساً على ما تقدم نجد ان الايوبي يرغب ويدافع عن اساليب حكومته من خلال قوله: ((**ان الاساليب التي اتبعت في الانتخابات هي نفس الاساليب التي طبقت في الانتخابات السابقة**))[6].

ويبدو من خلال النص التاريخي السابق ان الحكومة ورئيس الوزارة راغبة بتهميش الطبقة العامة من شيوخ عشائر كانوا او موظفون ممن يرغبون بتمثيل لوائهم فضلاً عن اكمام افواه الصحف وهذا اصلاً مخالف للقانون الاساسي.

واتضح من هذا الاجراء انه لم يمنع الصحف الوطنية الاخرى وصحف المعارضة من فضح الحقيقة، وان تنشر المقالات المنددة بأساليب الحكومة، ففي 6 ايلول 1934 نشرت (جريدة الاهالي) مقالاً افتتاحياً بعنوان: ((**حول المجلس النيابي والاستفتاء) جاء فيه: (أننا نعتقد ان المجالس النيابية ستبقى على حالتها هذه مادامت الانتخابات تجرى على الطريقة التي أصبحت معروفة لدى الجميع والتي جعلت من النواب موظفي حكومة**))[7].

انتجت تلك الانتخابات تشكيل الدورة الانتخابية الخامسة، واشترك فيها نواب الحلة بعد فوزهم في البرلمان عن هذه الدورة كل من سلمان البراك وسليمان الباجه جي وعداي الجريان ومحمد عبد الحسين وعلوان الحاج سعدون[8]، وبالتالي عملت وزارة الايوبي الى اصدار الارادة الملكية بحل المجلس التشريعي وبالفعل صدرت بتاريخ (4 أيلول 1934م)[9]، وجدت الدعوة فيما بعد لتشكيل المجلس

(1) ناصر حسين الاسدي، محنة الاكثرية في العراق، مطبعة آثار، قم، ايران، 2006، ص143؛ عبد الكريم الازري، تاريخ في ذكريات العراق 1930-1958، بيروت، 1982، ص106.
(2) م.م.ن.، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1934م، محضر الجلسة رقم(1) في 18 آذار 1934، ص1-2؛ المصدر نفسة، محضر الجلسة رقم(9) في 22آب 1934، ص88؛ يحيى كاظم المعموري، سلمان البراك.، ص81.
(3) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج4، ص29؛ زهير كاظم عبود، اوراق الملك غازي، دار المسار للنشر، بيروت، 2009، ص296.
(4) عبد الكريم الازري، تاريخ في ذكريات العراق(1930-1958)، مركز الابجدية للصف التصويري، بيروت، 1982م، ص106؛ صلاح هادي عبادة، المصدر السابق، ص129.
(5) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج4، ص38-39.
(6) المصدر نفسة.
(7) جريدة الاهالي، العدد 4018، في 16 ايلول 1934؛ صلاح هادي عبادة، المصدر السابق، ص129.
(8) م.م.ن.، الدورة الانتخابية الخامسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1934، محضر الجلسة رقم(1) في 29 كانون الاول 1934م، ص3؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج10، ص295.
(9) يحيى كاظم المعموري، سلمان البراك.، ص81.

النيابي الثاني خلال عامي (1935–1936)[1]، في عهد وزارة ياسين الهاشمي الثانية التي تشكلت بتاريخ (17 آذار 1935–29 تشرين الاول 1936م)، بعد ما تذرعت حكومة ياسين الهاشمي لحل الخلاف الحاصل حول شرعية هذا المجلس بعدم وجود التعاون والتآزر بينها وبين السلطة التشريعية وان ذلك يحول دون قيام الوزارة بأعمالها، وبعد ذلك قدم طلب الى الملك غازي فوافق عليه وعلى اثره صدرت الارادة الملكية بتاريخ (9 نيسان 1935) بحل مجلس النواب بناءاً على المادة (26) من القانون الاساسي[2]، وفي ضوء ذلك وجهت وزارة الداخلية بتاريخ (7 حزيران 1935م)، كتاباً إلى متصرفي الالوية طلبت القيام بتهيئة المراسيم التمهيدية لإجراء الانتخابات فعلقت اسماء الراغبين بالاشتراك في الانتخابات وسير عمل الهيئات التفتيشية [3].

فضلاً عن التمهيدات التي قام بها لواء الحلة لا جراء الانتخابات، وفي (يوم 4 آب 1935م) جرت انتخابات المجلس النيابي في جميع الالوية ومنها لواء الحلة فكان رؤساء الدوائر يشرفون على الانتخابات وتقرر ان يكون عدد أعضاء مجلس النواب الجديد (108) عضواً بدل (88) عضواً نتيجة لزيادة عدد النفوس الالوية، بينما يرى السفير البريطاني ان زيادة عدد الأعضاء كانت من اجل ضمان دخول أكثر عدد من المساندين للحكومة لاسيما رؤساء عشائر الفرات الذين ادوا دوراً كبيراً في تقويض ثورات الفرات الإصلاحية ناهيك على ان المجلس الجديد اكثر تمثيلاً لطبقات المجتمع ومنها الحلة لاسيما رؤساء العشائر الذين اشتركوا في هذا المجلس أكثر تمثيلاً من المجالس السابقة وان انتقد البعض ذلك، فضلاً عن اصحاب الصحف السياسية الذين ساهمت صحفهم في تظليل الرأي العام بعدم نشر اي مقال يحملها مسؤولية فيما يرتكب من اضطهاد وتهميش ليضمن اغلبية داخل المجلس مؤيدة للحكومة تأتي بهم عن طريق قائمتها[4].

ومن هذا المنعطف التاريخي كتب المحامي يوسف اسماعيل وهو ممن عاصر احداث تلك المدة فذكر: ((**ان الانتخابات التي اجرتها حكومة الهاشمي لم تكن انتخابات حقيقية انما الحكومة عينت اعضاء المجلس تعييناً، وان أعضاءه الا ما ندر كانوا اناساً مأجورين يصوتون لكل تدبير حكومي**))[5]، ويبدو مما تقدم ان هذه الشهادة لا تدع مجالاً للشك بعد التدخل الحكومي في هذه الانتخابات لضمان نواب قائمة الحكومة كان أكثر من الانتخابات السابقة سيما مع ملاحظة الظروف المرعبة التي جرت بها الانتخابات ولأجل ذلك جاءت النتائج وفق ما ارادت حكومة الهاشمي فأصبحت النتائج لهذا المجلس ان (108) مقعداً حصل عليه المجلس بعدما عقد المجلس جلساته الاولى في (8 اب 1935) وانتهى في 30 من تشرين الاول من نفس العام، فكانت نسبته (33%) من المجموع الكلي لعدد النواب مع ان نسبتهم 54% من مجموع سكان العراق فمن الواضح ان هذه النسبة تبين انهم أُقصوا عن التمثيل العادل في هذا المجلس ايضا[6].

فاستمرت تقسيم قوائم الانتخابات الفائزة وفرز اسماء النواب الفائزين عن كل لواء فمن المشتركين في هذه الانتخابات والذين فازوا ممن مثل الحلة في هذه الدورة الانتخابية السادسة هم كل من سلمان البراك وعبود الهيمص وجعفر صميدع وداود السعدي وعلوان العبود وعلوان الحاج سعدون، فأرتفع بذلك عدد نواب الحلة من خمسة في الدورات السابقة الى ستة في هذه الدورة الانتخابية للمجلس[7]، وفي سياق الحديث يرى بعض الباحثين ان السيد كاطع العوادي قد مثل لواء العمارة في مجلس النواب العراقي لدورته الانتخابية السادسة[8].

(1) جريدة العراق، العدد 3941، في 11 آب 1935م.
(2) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج4، ص111-112.
(3) المصدر نفسة، ص147؛ سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره السياسي في العراق حتى عام 1936م، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1973، ص477.
(4) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج4، ص147؛ نجدة فتحي صفوة، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، بيروت 1969، ص178.
(5) يوسف اسماعيل، انقلاب 29 تشرين 1936، بغداد، 1936، ص26؛ صلاح هادي عبادة، المصدر السابق، ص132.
(6) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج9، ص305؛ عبد الكريم الازري، المصدر السابق، ص106.
(7) م.م.ن.، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1935م، محضر الجلسة رقم(1) في 8آب 1935م، ص4؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج10، ص 305-306؛ ابراهيم سلمان الصفواني، محكوميتي، صيدا، لبنان، 1954م، ص74؛ يحيى كاظم المعموري، سلمان البراك.، ص82.
(8) م.م.ن.، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1935م، محضر الجلسة رقم(4)، في 17 تشرين الثاني 1935م، ص39؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج10، ص305-306.

وكرس المجلس عدد جلساته الى ثلاث عشر جلسة ابتداءاً من الاجتماع الاول الغير اعتيادي حتى تشرين الثاني 1935 الاجتماع الاعتيادي الاول، فاستمر الجلسات الى (16 نيسان 1936م)، مما بلغت جلسات المجلس بمجموعها الكلي ست وخمسون جلسة، وبعد الاحداث التي دارت في العراق ووقوع الانقلاب العسكري صدرت الارادة الملكية والمرقمة (512) بحل المجلس النيابي بتاريخ (29 تشرين الاول عام 1936م)، الذي جاءت به الوزارة الهاشمية الثانية، اي بعد يومين من الانقلاب، والقاضية بحل المجلس النيابي والبدء بانتخابات مجلس جديد[1]، تشكلت بعد ذلك الحكومة الانقلابية بزعامة حكمت سليمان بتاريخ (29 تشرين الأول 1936– 17 آب 1937)[2]، وكان من اعمال الحكومة الجديدة هو القيام بانتخابات الدورة الانتخابية السابعة وفي الوقت نفسة سارت الانتخابات وفق رغبة القوة العسكرية المتمثلة بقادة الانقلاب والمعني بها بكر صدقي والمؤيدين له من قادة الجيش من اجل قبول نتائجها ضمن رغباتهم الشخصية، وبالفعل تم انتخاب هذه الدورة بتاريخ(20 شباط 1937م)، [3].

ومن الجدير بالذكر ان الامور المضحكة للمجلس النيابي قام بتشكل اربعة شعب ادارية لتدقيق المضابط الانتخابية وفحصها في عموم مناطق العراق ومن ضمنها لواء الحلة فجاءت نتائج التقارير الاربعة تنص على ان الانتخابات كانت صحيحة وموافقة للقانون، ولا يوجد طعن في صحتها لذا لم يحدث اي تغيير جوهري في بنية المجلس الجديد[4]، فقد شارك في هذه الانتخابات وفاز بها ممثلاً عن الحلة كل من كامل الجادرجي ونجيب الراوي ومحمد رشيد وعبد المحسن الجريان ومخيف الكتاب وعمران الحاج سعدون[5]، دعا المجلس النيابي اعضاءه الى الاجتماع غير الاعتيادي الذي عقد بتاريخ (27 شباط 1937م)، وانتهى في (27 حزيران من نفس السنة)، فكان عدد جلسات المجلس (33) جلسة[6].

وفي الوقت نفسة ونتيجة للأحداث التي يمر بها العراق لاسيما مقتل القائد بكر صدقي في آب 1937م، وما حدثت من بعدها من ازمات ادت بالحكومة حكمت سليمان اعلان استقالتها بتاريخ (17 آب 1937م)، وعلى اثرها في نفس اليوم عهد للمدفعي تشكيل وزارته الرابعة في (17 آب 1937م)[7]، وتأسيساً على ما تقدم ظهر للمجلس السابق الذي شكلته حكومة حكمت سليمان نوع من عدم الرضى مما حدث من استقالة للوزارة التي اسسته ولا رغبة لمجلس نيابي جديد هذا ما ادى الى انعكاسه على الراي العام العراقي الذي كان مؤيداً للوزارة الجديدة فقد احس الشارع العراقي بذلك ومنهم الجمهور الحلي مما ادى برفض المجلس السابق مطالباً الوزارة الجديدة بانتخابات مجلس نيابي جديد يمثل طبقات المجتمع غير ممارساً للقوة العسكرية والاضطهاد واشار الرأي العام عن ذلك بواسطة الصحف المحلية التي كتب فيها الباحثين لنقل مطالب الشعب فمنها ما كتب في صحيفة الاستقلال بتاريخ (يوم 5 أيلول 1937م)، بموضوع **(لابد من حل المجلس النيابي العراقي)** الذي اوضح الموضوع عن انه لابد من اجراء انتخابات جديدة وان المجلس النيابي السابق لا يمثل الشعب ولا يلبي طموحاته[8].

مكنت هذه العوامل تلك الصحيفة على الاجبار بحل المجلس النيابي ومنها ما كتب فيها ايضاً بموضوع اخر **(المجلس النيابي يسير نحو الحل)** والهدف من هكذا مواضيع تنقلها صحف عراقية محلية لتبين مظلومية الشعب لما يعاني منه فضلاً عنها تريد توضح للوزارات القادمة ان يحذوا بطريق الاصلاح للبلد[9]، وفي ضوء ما تقدم اوجدت وزارة المدفعي الرابعة بعدما اتخذت نوع من خفي

(1) جريدة الوقائع العراقية، العدد(1543)، في 31 تشرين الأول 1936)؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج10، ص305-306.
(2) المصدر نفسة، ص290؛ صفاء عبد الوهاب المبارك، انقلاب 1936م في العراق ممهداته واحداثه ونتائجه، رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الاداب، جامعة بغداد، 1973م، ص97.
(3) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج10، ص306؛ محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الاحداث(1918-1958)، منشورات دار الطليعة، بيروت، 1965، ص64.
(4) صلاح هادي عبادة، المصدر السابق، ص135.
(5) م.م.ن.، الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، محضر الجلسة رقم(1) في 27 شباط 1937م، ص3؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج10، ص307؛ عبد الكريم الازري، المصدر السابق، ص110-121.
(6) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج10، ص306.
(7) المصدر نفسة، ص290؛ يحيى كاظم المعموري، سلمان البراك.، ص83.
(8) جريدة الاستقلال العدد(2963)، في 5 آب 1937.
(9) المصدر نفسة، العدد(2965)، في 8آب 1937.

الماضي حتى اعلنت بإصدار الارادة القوية بحل المجلس النيابي السابق بتاريخ (26 آب 1937م)، فكان هدفها من هذا القرار هو تأييداً لمطالب الشارع العراقي[1].

وعلى اثر ذلك شرعت الحكومة اوامر مبلغةً فيها وزارة الداخلية ان تعمم كتاباً الى الالوية العراقية ومنها لواء الحلة بإعلان أجراء الانتخابات الجديدة للدورة الثامنة للمجلس النيابي التي حدد موعد لها في (18 كانون الاول 1937م) في جميع الالوية وامرت ايضاً بترشيح شخصيات تخدم الرأي العام العراقي[2]، وأخذ الشارع الحلي يبدي برأيه اتجاه تلك الانتخابات التي جرت في العراق خلال الوزارة الجديدة فدونا عن ما وصفه لنا عبد الجبار الراوي معاون شرطة الحلة في وقتها والذي أصبح متصرفاً للواء الحلة فيما بعد طبيعة تدخل موظفي الحكومة في أجراء الانتخابات فأبدى وصفه قائلاً: ((**كانت الحكومة تتدخل في الانتخابات تدخلاً تاماً بل كانت الحكومة تمارس الضغط على مدراء الشرطة لتأثير على المرشحين والناخبين لصالح الحكومة ولم يكن التلاعب وعمليات التزوير مقتصرة على مكان واحد بل شملت جميع الالوية والاقضية والنواحي والقرى**))[3].

ويبدو من القول السابق ان الحكومة كان في نيتها ان تسري بالانتخابات ممن مضى من سلفها بالبقاء على التزوير والتهميش لفئات المجتمع فضلاً عن الاقصاء المتعمد ووجدنا ذلك من خلال ما نقل من شهود عيان كمثال عبد الرحمن الراوي في الحلة.

ظهرت فيما بعد نتائج الانتخابات لجميع الالوية العراقية ونبين ان من اشترك في انتخابات الدورة الثامنة وفاز فيها عن لواء الحلة واصبح ممثلها في المجلس النيابي الجديد هو كل من سلمان البراك وعبد المحسن الجريان ودوهان الحسن وابراهيم الواعظ وعبد الهادي الظاهر وعمران الحاج سعدون[4]، وفيما يرى بعض الباحثين ان مخيف الكتاب اصبح نائب عن الحلة[5].

ويبدو للباحث من خلال اطلاعه على المصادر التاريخية ان ما ورد في القطعة التاريخية السابقة لا يؤيد صحتها لاسيما ما نقله احد الباحثين ان مخيف الكتاب اصبح ممثلاً عن الحلة في الدورة الانتخابية الثامنة.

ومن الجدير بالذكر ان المجلس النيابي الجديد دعا اعضاءه بتاريخ (23 كانون الاول عام1937)، الى عقد اجتماعه الاعتيادي الاول من دورته الانتخابية الثامنة فبقى المجلس الى 7 مايس عام 1938م، وكان عدد الجلسات التي عقدها في عقد هذا الاجتماع (39) جلسة وفي الاول من تشرين الثاني عام 1938م، بدأ الاجتماع الثاني من الدورة الثامنة فبقي ايضاً الى 22 شباط 1939م، بعد ان بلغت جلساته (12) جلسة[6].

وصفوة القول مما تقدم تبينت ان الاوضاع التي ظهرت في العراق ادت الى الوزارة المدفعية بتعجيل استقالتها بتاريخ (24 كانون الاول 1938م)، وعلى اثرها مباشرةً تشكلت وزارة نوري السعيد الثالثة بتاريخ (25 كانون الاول 1938م–6 نيسان 1939م)[7]، فاستطاعت هذه الوزارة الجديدة الى القيام بأول عمل هو اصدار ملكية بحل المجلس النيابي بتاريخ (22 شباط 1939)[8]، وفي الوقت نفسة اعلنت الاخبار عن مقتل الملك غازي في يوم 4 نيسان 1939م، وفي ظل هذه الاحداث لم يكون هناك مجلس يصادق على ملك او وصي على عرش العراق وذلك لأنها لم تباشر اصلاً بأجراء انتخابات للبلاد فهذا ما أجبر وزارة السعيد الثالثة الى استدعاء المجلس المنحل السابق الى جمع اعضاءه والاجتماع في (6 نيسان 1939) لكي يصادق على ترشيح الامير عبد الاله وصياً على العرش

(1) م.م.ن.، الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1937م، محضر الجلسة رقم(1) في 23 كانون الاول 1937م، ص2؛ جريدة الوقائع العراقية، العدد(1589)، في 29آب1937م؛ جريدة البلاد، العدد(957) في 29آب1937.

(2) عباس عطية جبارة، الحياة النيابية في العراق، 1932-1939 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير(غيرمنشورة) كلية الاداب، جامعة بغداد، 1972م، ص69.

(3) عبد الجبار الراوي، مذكرات عبد الجبار الراوي، مطبعة الراي، بغداد، 1992، ص205-206؛ صلاح هادي عبادة، المصدر السابق، ص138.

(4) م.م.ن.، الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1937م، محضر الجلسة رقم(1) في 23 كانون الاول 1937م، ص2؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج10، ص308؛ عبد الكريم الازري، المصدر السابق، ص110-121

(5) صلاح هادي عبادة، المصدر السابق، ص139.

(6) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج10، ص308.

(7) المصدر نفسة، ص290.

(8) المصدر نفسة.

وذلك ضمن سياق الدستور العراقي المتضمن في المادة (22)، وفي ضوء تلك الاحداث اعلن عن موعد انتخابات جديدة للبلاد في حزيران عام 1939م[1].

فوجدت الدعوة الى اتمام الانتخابات في الالوية العراقية ومنها لواء الحلة وانتجت ممن رشح عنها وفاز ضمن الدورة الانتخابية التاسعة هو كل من سلمان البراك وصادق كبة وعبد الهادي الظاهر ومحمد الباقر وعبود الهيمص وعلوان الحاج سعدون[2]، وعلى اثر نتائج الانتخابات دعا المجلس النيابي اعضاءه الجدد لعقد الاجتماع الاول لهذه الدورة فبدأ الاجتماع الغير الاعتيادي في (12 حزيران 1939م)، فأستمر الى(31 تشرين الاول 1939م) فكان عدد جلساته (30) جلسة اما الاجتماع الاعتيادي فبلغ عدد جلساته الى (32) جلسة[3].

ومن خلال المنعطف التاريخي نجد ان عدد الدورات الانتخابية منذ الدورة الانتخابية الاولى عام 1925م وحتى عام 1939م الدورة الانتخابية التاسعة كان معظم هذه الدورات قصيرة جداً بحيث ان الدورة السابعة لم يزل عمرها على الستة أشهر فقط من (27 شباط 1937– 27 حزيران 1937)، ولم يكتمل اي من هذه الدورات الانتخابية مدتها القانونية وهي المدة المقررة اربع سنوات عدا الدورة الانتخابية التاسعة، وتأسيساً على ما تقدم يمكن ان نستنتج ان السلطة التشريعية ضعيفة وان حل المجالس النيابية مرهون بإرادة رئيس الوزراء الذي يستنم الوزارة والذي له الرغبة بأن يكون في المجلس النيابي أغلبية من مؤيديه والموالين لسياسة الحكومة لذلك نرى كثيراً ما تصدر اوامر ملكية بحل المجالس النيابية ويأتي بغيره بمجرد تغيير الوزارة[4].

ويبدو لي مما وصف عن الدورات الانتخابية في العراق فيؤيد الباحث مما نقله احد الباحثين لوصفه ان هناك ضعف بالمجالس النيابية فضلاً عن انها لم تكتمل مدتها القانونية ناهيك عن ان بمجيء وزارة جديدة تأتي بأعضاء برلمان مؤيدين لتلك الوزارة من اجل اقرار القوانين المتعلقة بمصالحها، فضلاً عن ان جميع الدورات الانتخابية قد شارك فيها الحليين واصبحوا ممثلين عن لواء الحلة.

ثالثاً... موقف ومشاركة الحليين من الحزب الشيوعي العراقي (1934–1939).

اختلفت الآراء بشأن بداية ظهور الفكر الماركسي[5]، الا ان الطبقات المثقفة في العراق ومنها الطبقة المثقفة الحلية تأثروا من تلك الافكار التي اكتسبوها من بعض الدول الاوربية التي تتمتع بالفكر الماركسي باعتباره يتسم بأهداف العدل والمساواة بين فئات المجتمع العراقي فضلاً عن تأثيرهم من دول الجوار المحيطة بالعراق التي تؤمن بهذا الفكر لاسيما سوريا[6].

وكان لزاماً تأسس أول مركز للحركة الشيوعية في بغداد في شهر آذار 1934م[7]، وعلى اثر ذلك أخذ مؤسس الحزب يوسف سلمان يوسف الفهد[8]، الى عقد اجتماع دعا اليه بتاريخ (31 آذار 1934م)، في بغداد حضرته الشخصيات العراقية المثقفة التي تؤمن بمبدأ الحزب الشيوعي وذلك لتشكيل لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار، وبالفعل تم ذلك في 31 تموز 1935م اجتماع اللجنة المركزية لمكافحة الاستعمار والاستثمار وقررت تغيير اسمها الى الحزب الشيوعي العراقي ورفع البيان بواسطة الصحيفة العراقية **(كفاح الشعب)**[9].

(1) يحيى كاظم المعموري.، سلمان البراك، ص83.
(2) م.م.ن.، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1939م، محضر الجلسة رقم(1) في 13 حزيران 1939م، ص3؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج10، ص310.
(3) المصدر نفسة.
(4) يحيى كاظم المعموري، سلمان البراك.، ص84.
(5) الماركسية: وهي مذهب اقتصادي سياسي واجتماعي يعارض الرأسمالية.للمزيد من التفاصيل ينظر: ابتسام سلمان عطية، موقف الحزب الشيوعي العراقي من القضية الكردية في العراق(1934-1968)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة ذي قار، 2018م، ص8.
(6) عادل غفوري خليل، احزاب المعارضة العلنية في العراق(1946-1954)، بغداد، 1984م، ص40.
(7) عبد الرزاق مطلك الفهد، الاحزاب السياسية في العراق ودورها في الحركة الوطنية والقومية 1934-1958م، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2011م، ص35.
(8) يوسف سلمان يوسف الفهد: ولد في عام (1901) وهو احد مؤسسي الحزب الشيوعي في العراق من الطائفة الكلدانية من قرية برطلي من قرى الموصل الشرقية هاجرت عائلته مابين الموصل وبغداد والبصرة. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص78.
(9) ستار نوري العبودي، الاحزاب والنخب السياسية الحلية في نصف قرن (1908-1958)، مركز الدراسات الحضارية والتاريخية، جامعة بابل، مطبعة دار الصادق، الحلة، 2012م، ص99-100.

حددت لجنة مكافحة الاستغلال والاستعمار المتمثلة بالحزب الشيوعي العراقي، في آذار 1935م، منشوراً سرياً حددت فيه مطالب الثوار في مناطق الفرات الاوسط ومنها مطالب اهالي الحلة الى الحكومة الا ان وزارة رشيد عالي الكيلاني ضربت تنظيم الحزب الشيوعي في العراق وقامت بأعمال الاعتقال لزعماء الحزب فضلاً عن قمع وتوقف عمل الصحف ومنها صحيفة كفاح الشعب بعد صدور خمسة اعداد منها[1].

وفي سياق الحديث من شهر أيلول عام1935م، شهدت مرحلة جديدة بتوزيع بيانات للحزب الشيوعي العراقي في مناطق الفرات الاوسط ومنها لواء الحلة، ودعا البيان الى مناصرة الفلاحين المطالبين بحقوقهم المشروعة من الحكومة العراقية، فضلاً عن مناصرة الحزب للصحف والمجلات العراقية من ظلم القمع وتكميم الافواه، بعد ذلك نجد ان هناك اشارة واضحة لمجلة الحكمة التي صدرت في الحلة لنشر الفكر الماركسي ومسؤولها رؤوف الجبوري لاسيما بعد تعطيل عمل صحيفة كفاح الشعب وفي مجلة الحكمة نشرت قسم من الافكار الماركسية ولعل هذا يعطينا مؤشراً عن بدايات التنظيم السري للحزب الشيوعي في مدينة الحلة[2]، ثم صدرت صحيفة الغد في الحلة لتعوض عن الحكمة ولتنشر كل ما يتعلق بفكر الحزب الشيوعي[3].

اصبح للحزب الشيوعي مؤيدين في مدينة الحلة وموالين له لاسيما بعد اقتناعهم بالأفكار التي تطرح من خلال المواضيع التي كتبت في الصحف والمجلات فيتبين ان شخصية عدنان البراك الحلي وهو من اوائل الشيوعيين في الحلة فضلاً عن انه كان له موقف وطني مساند لهذا الحزب ناهيك عن ارتباطه بعلاقات ودية مع قادة وكبار الحزب التاريخيين بالعاصمة بغداد في العهد الملكي، الذين اعدموا بسبب مواقفهم الوطنية المشرفة تجاه الحزب وشعبهم وكان من هؤلاء فهد وحازم وعاصم من اهالي الحلة، فضلاً عن ان هناك شخصيات حلية اخرى كان لها تأثير مهم في الساحة العراقية من خلال انتمائهم للحزب امثال جاسم العنيبي من محلة التعيس الذي انتمى للحزب في عام 1938م، وبتأثير من شخص يهودي خياط كان محل عمله في سوق الدجاج بمدينة الحلة اسمه(موشي)، وعمل ايضاً فيما بعد نقيباً للخياطين، فضلاً عن انه عمل بمهنة الخياطة للرجال والنساء في الحلة وانتقل محله أخيراً الى الشارع العام المقابل لبناية الاتصالات في مركز الحلة[4].

وفي الوقت نفسة يتبين ان هناك شخصيات حلية اخرى انتمت الى هذا الحزب كأمثال محمد عبد اللطيف الذي كان طالباً في كليه الهندسة وبعدها اصبح المسؤول الاول للحزب في الحلة ويتبنى تعليمات الحزب من الجهات الاعلى منه، والذي دعم الحزب الشيوعي من خلال شخصيات حلية تعمل بالتجارة من اقرباءه فضلاً عن اصدقائه من محافظات اخرى، ونرى ايضاً جاسم محمد الحلاوي اصله من البصرة لكن سرعان ما سكن الحلة وعمل فيها بمهنة معلم فكان الداعم الاساسي للحزب في الحلة، وتوسع فيما بعد تنظيمات الحزب الشيوعي في جميع اقضية الحلة فنجد الشخصية الحلية صلاح الخزرجي الذي انظم للحزب في قضاء المسيب فضلاً عن احمد حسون الخطاب الذي تلقى المبادئ الشيوعية بواسطة حسين محمد الشبيبي احد قادة الحزب الشيوعي التاريخيين، ولاننسى أيضاً شاكر فياض احد الكوادر الشيوعية الذي قارع الاجهزة الامنية بنضاله ودعمه للحزب وبالتالي اعتقل وما ادى الى اجباره لإنهاء عمله السياسي ناهيك عن هادي كاظم وشقيقه المحامي جواد كاظم الذين انتموا للحزب الشيوعي وكان لهم موقف وطني مشرف[5].

ويبدو مما تقدم ان الشيوعيين الحليين اهتموا بجهودهم الحزبية تجاه هذا الحزب مما قاموا بكسب الشباب لاسيما الطلبة فضلاً عن اكتساب الطبقات الفقيرة امثال الفلاحون وضمهم الى الحزب والهدف من ذلك هو تقوية الحزب.

(1) عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص35-36.
(2) عزيز السباهي عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج1، منشورات الثقافة الجديدة، دمشق، 2002م، ص166؛ ستار نوري العبودي، المصدر السابق، ص 101-102.
(3) عزيز السباهي، المصدر السابق، ص166.
(4) ستار نوري العبودي، المصدر السابق، ص 102-103؛ كامل حسون القيم، تاريخ الصحافة في مدينة الحلة، ج1، منشورات مركز دراسات الحلة، جامعة بابل، دار الصادق، الحلة، 2007م، ص77.
(5) ستار نوري العبودي، المصدر السابق، ص 102-103

وعلى هذا الاساس نجد ان الوثائق الامنية في الحلة تشير الى ثبوت كل من(حمزة محمد وعبد الواحد خلف مكية) الموظفان في مصرف الرافدين بمدينة الحلة فضلاً عن مأمور الكمارك محمد صالح، ونوري حسن موظف استهلاك الديوانية كانوا من بين مؤسسي الحزب الشيوعي العراقي في الحلة الذين وردت اسمائهم في سجلات الحزب الشيوعي وأشارت تلك الوثائق ان حليم هادي الطالب الحلي في كلية الدار المعلمين العالية كان احد المنتمين للحزب الشيوعي في الحلة أيضاً[1]، وبعد امعان النظر بالأحداث التاريخية نرى ان من ابرز الشيوعيين الاوائل في مدينة الحلة الذين كان لهم موقف وطني لاسيما الاسماء الحلية التي ذكرت أنفاً نجد ان(موسى الطائي من محلة الوردية وكريم العنيبي محلة التعيس وعباس كربل وشقيقه كريم كربل مجيد محمود مطلب وعبد الرزاق المسعودي وعامر الصافي وعلي السلطان والشيخ ناجي الزهو وكاظم الصحاف) فضلاً عن شخص شيوعي قديم كان يعمل لدى صاحب مقهى الجندول كان له دور كبير في الحزب الشيوعي العراقي في الحلة، وتأسيساً على ما تقدم نرى ان الحزب الشيوعي في الحلة خلال مدة الثلاثينات عمل بالشكل السري في البداية ومن ثم احتل على المكانة المميزة من خلال اعضائه الحليين الذين سجلوا له موقف وطني كبير رغم المطاردات والقمع الشديد الذي لاقوه من قبل الاجهزة الامنية وذلك من اجل قمعهم واعتقالهم[2].

ويظهر من خلال ما تقدم مساهمة الحزب الشيوعي في الحلة على رفع درجة الوعي السياسي الوطني لاسيما اعضاء الحزب بالدرجة الاولى وبالأخص ابناء لواء الحلة وذلك من خلال طريقة نشر الافكار في الصحف والمجلات العراقية[3].

ويبدو مما تقدم ان الحليين سجلوا تأييدهم للحزب الشيوعي العراقي في مدينة الحلة بعد ما اطمئنوا على قبول افكار الحزب من خلال ما نشرته الصحف العراقية والمجلات، مما زاد في تزايد للانتماء وبالتالي سجلوا وقوف الحزب مع طبقة الشعب للمطالبة بالحقوق الشرعية لاسيما الوقوف مع طبقة الفلاحين، وهذا ما ادى بالنتيجة الى التصاعد ضد الحكومة مما توجهت انظار الاجهزة الامنية بأوامر حكومية على ملاحقة الشيوعيين وزج العديد منهم في السجون فضلاً عن اعدام ابرز قادتهم من مؤسسين الحزب وتأكيداً على ما تقدم نجد ان تمويل الحزب وقع على اعضائه فكان الممولين والداعمين للحزب مالياً.

رابعاً: موقف الحليين من حكومة ياسين الهاشمي الثانية ما بين (17 آذار 1935م- 29 تشرين الاول 1936م).

شهد العراق نوعاً ما من سوء الاحداث السياسية وعلى اثر تلك الاحداث شرع الملك غازي بن فيصل إصدار أوامر ارادة ملكية باستقالة الوزارة المدفعية الثالثة في(15آذار1935م)[4]، فقد ضربت الفوضى اطنابها على طول البلاد وعرضها ففقد الأمن وذهبت الطمأنينة وسلبت الثقة وانهارت السكينة وعلى اثر ذلك أستدعى الملك غازي زعيم المعارضة البرلمانية ياسين الهاشمي ليؤلف وزارته الثانية الجديدة[5]، بتاريخ(17آذار 1935م)[6]، بناءاً على قول الملك غازي مخاطباً ياسين الهاشمي قائلاً بحقه:((نظراً الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على ان تنتخبوا زملائكم وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق))[7].

وتأسيساً على ما تقدم ان ما حدث من خلافات في تشكيل الحكومة المزمعة عقدها والمؤيدة من قبل حكومة الملك المفدى، على توزيع المناصب الوزارية لاسيما مرافقين ياسين الهاشمي ما بين رشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان اذ اراد كل منهما منصب وزارة الداخلية، فمنهم من اشترك معه في الحكومة ومنهم من اعتزل فأصبح معارض وورقة ضغط تؤدي الى الخطر، فنرى من بين الذين اختلفوا مع وزارة الهاشمي الثانية شخصية حكمت سليمان الذي كان في بداية المشوار السند والعضيد ل(ياسين الهاشمي)، فتذكر لنا

(1) عادل تقي البلداوي، لقاء الاضداد فوق الساحة الوطنية العراقية الكبرى حقائق ووثائق مجهولة، بغداد، 2007م، ص142؛ ستار نوري العبودي، المصدر السابق، ص104.
(2) المصدر نفسة، ص105.
(3) المصدر نفسة، ص121.
(4) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج4، ص88.
(5) المصدر نفسه.
(6) عبد الرزاق الحسني، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل، ط2، دار الرافدين، بيروت، 2014م، ص118؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات.، ج5، ص12؛
(7) المصدر نفسة، ج4، ص90.

المصادر التاريخية ان سبب الاختلاف هو عدم اعطاء وزارة الداخلية ليتولى زمام امورها وفي النهاية امتنع عن الاشتراك بوزارة الهاشمي الثانية[1].

فأخذت الاحزاب السياسية المعارضة التي انفصل جزء من اعضائها عن الهاشمي التي هناك بعض الشخصيات امثال حكمت سليمان هم بالأصل مع حزب الهاشمي فضلاً عن كامل الجادرجي الذي اعتزل عن الهاشمي لسبب عدم توليه منصب وزاري في حكومة رشيد عالي الكيلاني السابقة، فيما بعد عملت هؤلاء الشخصيات بأجراء اتصالات سرية مع بعض المجاميع الشبابية السياسية المثقفة المتمثلة بجمعية الاهالي اليسارية وكونوا الجناح اليميني في هذه الجماعة[2]، وفي ضوء تلك الاحداث الخطيرة التي مستقبلها شعلة من النار في صميم السياسة العراقية، من خلال ان اول عمل قامت به الوزارة الجديدة هو القيام بنشاط سياسي وذلك عند استغلالها للعشائر الثائرة التي تطالب بالإصلاح العام وعلى اثر ذلك اتخذت الوزارة بداية موجة صارمة تجاه الثوار وهذا يعود الى مصالحها السياسية والاقتصادية الضيقة على حد سواء، فأصدرت الوزارة بلاغاً وزعته بواسطة الطائرات الحكومية بمناشير على القبائل الثائرة طلبت فيه ان تعود الى اعمالها خلال ثلاث ايام لتشرع الحكومة في تطبيق الاصلاح من خلال قر القوانين العالقة[3].

وتأسيساً على ما تقدم قصد رؤساء العشائر الثائرين في منطقة الفرات الاوسط ومنهم شيوخ الحلة الى بغداد في الاول من نيسان عام1935م، بعد ان اقيمت لهم بعض الحفلات التكريمية في النجف والكوفة والحلة وكان بصحبتهم افراد مدججين بحمل السلاح بحيث دخلوا الى بناية وزارة الداخلية وبقوا في اروقة الوزارة لمقابلة رئيس الوزراء لمحاولة اصلاح القوانين[4].

وجاء التدخل من قبل زعماء عشائر الفرات الاوسط ومنهم عشائر الحلة قد وقعوا على ميثاق رفعوا به مطالبهم المشروعة والغرض منها اصلاح وضع المملكة العراقية فقد سلمت مطالبهم الى الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء[5]، حجة الاسلام والمسلمين المصلح الاكبر في النجف الاشرف لكي يتقدم بها الى جلالة الملك غازي الاول وحكومته ويطالب بإنجازها وقد اعطي له هذا الميثاق شاهد وحجة علينا، لكن نفاجئ مما حدث من انشقاقات عشائرية مابين الموالين لوزارة ياسين الهاشمي الثانية عن عدم توقيع هذا الميثاق بسبب قسمهم بالإمام العباس عليه السلام، لعقد الاجتماعات والتشاور حول تأييدهم للعرش الهاشمي فضلاً عن انهم كما ادعوا ارادوا اعلاء شأن البلاد وصيانة حقوق ابنائه ولابأس انهم يؤيدون المطاليب التي رفعها الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء فكان من الشخصيات الحلية كل من سلمان البراك ونايف الجريان وحنتوش الهيمص وعبد المحسن الجريان وعلوان الحاج سعدون ودوهان الحسن وبدر الشخير وغيرهم[6]، وفي الوقت نفسة استدعى وزير الدفاع جعفر العسكري رؤساء العشائر ومنهم السيد كاطع العوادي فلبوا الدعوة اليه في بادئ الامر ثم اجتمعوا به مع موحان الخيرالله وخيون العبيد بعد ان اعطاهم الحظ والبخت وسألهم عن ما هو سبب هدفكم من الثورة فقالوا: ((**ان لنا ميثاقاً يجب ان ينفذ' فأجابهم الوزير ان الحكومة مستعدة لمفاوضة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء في الميثاق**))[7].

(1) المصدر نفسة؛ ص88-98؛ عبد الامير هادي العكام، المصدر السابق، ص29-31.
(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات.، ج4، ص88؛ عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق، دار الرشيد للنشر، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، 1980مص21.
(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات.، ج4، ص91؛ نزار توفيق سلطان الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي دراسة تحليلية في الادارة والسياسة، دار الافاق العربية، مطبعة الكندي، بغداد، 1984م، ص46.
(4) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات.، ج4، ص95-108.
(5) (الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء): ولد في النجف 1877م، ، درس العلوم الدينية والأدبية على يد كبار العلماء المجتهدين واشتغل من غير كلل بالإرشاد والدعوة إلى الوفاق، ووقف إلى جانب مجاهدي سوريا قبل الحرب العالمية الأولى، بعد رجوعه من الحج أصبح في قيادة الفتوى والاجتهاد، وذلك بعد وفاة أخيه الحجة الشيخ أحمد فأنتخب عضوا في المؤتمر الإسلامي بالقدس وله مؤلفات كثيرة، ينظر: الياهو دنكور، الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936م، موسوعة سنوية ادارية اجتماعية اقتصادية تجارية زراعية مصورة، رئيس التحرير محمود فهمي درويش، مكتبة الحضارات، بغداد، ص925؛ مير بصري، أعلام اليقضة الفكرية في العراق الحديث، ج1، سلسلة الكتب الحديثة، وزارة الاعلام مديرية الثقافة العامة، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1971م، ص110-117.
(6) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات.، ج4، ص103-104.
(7) المصدر نفسة، ص132.

ويبدو مما سبق ان العشائر العراقية ومنها الحلية وابنائها اكتوت بنار الوعود والعهود ولم يتحقق شيء لها بل عمدت الوزارة الى عرض مشروع التجنيد الالزامي، مما وقفت العشائر ضد فكرة هذا المشروع فكانت العشائر متحمسة من مقاومة هذا القانون فضلاً عن اصدار قانون الدفاع الوطني واصدار الارادة الملكية بتنفيذه في (12 حزيران 1935)، رقم (9) لسنة 1934م، ومن هنا اندلعت المظاهرات الصاخبة في الالوية العراقية لاسيما ضد تطبيق قانون الدفاع الوطني ناهيك عن فشل رؤساء العشائر في محاولتهم لإقناع الحكومة بالعدول والتنحي عن تنفيذ هذا القانون أو إصدار امر استثناء لأبناء العشائر عن تأدية الخدمة العسكرية فأصرت الحكومة العراقية أن تنفذ نظام التجنيد الإجباري والذي معناه التأثير السلبي في الشخصية العشائرية[1]، فتباينت بعض العشائر في منطقة الفرات الاوسط ومنها في لواء الحلة على ان تستخدم المناوئة والتشهير ضد نظام التجنيد الاجباري وعدم الخضوع للقانون او تلبيته[2].

فقامت العشائر ايضاً بتكوين كتله معارضة ببث الدعاية ضد قانون التجنيد الاجباري ولم تكن بمعزل عشائر الحلة عن الاحداث الجارية بل كانت لها اثر كبير عندما وصلت الاخبار الى عشائر البو سلطان وعشائر جبور وعشائر بني حسن في الهندية متحمسين بقيام اعمال قطع السكة الحديدية الرابطة ما بين المحاويل والحلة فضلاً عن قطع سكة الحديد التي تمر في قضاء الهاشمية[3]، وذلك بتاريخ (5مايس 1935م)[4].

وفي سياق الحديث اتخذت الحكومة العراقية إصدار عدة اوامر صارمة من اجل قمع الثوار الذين يريدون تلبية حقوقهم واتخاذ القسوة بحقهم فضلاً عن اعلان اوامر الاحكام العرفية بحقهم وتكميم الافواه، وذلك بواسطة تعطيل عمل الصحف العراقية، فضلاً عن قيام الحكومة الى ابعاد موظفي الدولة الذين يوالون العشائر الثائرة لكن مما اظهرت وزارة الهاشمي من هذه الاعمال بعدم الارتياح والاستقرار[5].

ومن الجدير بالذكر قامت الوزارة الهاشمية الثانية بأعمال أوامر ادارية في لواء الحلة وذلك على اثر الاحتجاجات العشائرية التي ظهرت في اللواء فمنها اجرت تبدلات مهمة في ادارة لواء الحلة بين كبار الموظفين فنقلت عارف قفطان[6]، متصرف الحلة الذي تولى ادارة اللواء للمدة ما بين (1933–1935)[7]، واسندت ادارة اللواء الى احمد زكي الخياط[8]، الذي كان قنصل العراق في بومبي وقد وصل الى مقر عمله في (20 مايس 1935)، فقام بأبعاد عشائر الحلة الثائرين من الجبور والبو سلطان وبني حسن عن اللواء[9].

فكان هدف وزارة الهاشمي الثانية من اسناد احمد زكي الخياط لإدارة لواء الحلة هو لأجل تهدئة شؤون اهالي الحلة وابعاد العشائر الحلية المتحفزة للثورة عن القيام بها، وبالفعل قام باعتقال بعض رجال الحلة الثائرين ضد وزارة الهاشمي الثانية من اجل تحقيق واستتباب الامن في الحلة وبذلك تمكن ان ينشر الامن في الحلة من دون ان يكبد الحكومة خسارة في المال والانفس[10]، وبعد امعان

(1) المصدر نفسة، ص91-109؛ حسن علي عبد الله السماك، عشائر منطقة الفرات الاوسط(1924-1941)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة البصرة، 1995م، ص204- 206.
(2) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، ملفة وزارة الداخلية، الدعاية ضد التجنيد الاجباري، رقم الملفة(8819) في 25 نيسان 1936م، ص1-2.
(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات.، ج4، ص92؛ حسن علي عبد الله السماك، المصدر السابق، ص207.
(4) يوسف كركوش الحلي، تاريخ الحلة، ج1، مطبعة النعمان، المكتبة الحيدرية النجف الاشرف، 1965م، ص220.
(5) لطفي جعفر فرج، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي(1933-1939م)، ط2، بغداد، 1987م، ص108.
(6) (عارف قفطان): ولد في مدينة عنه عام 1882، وكان والده قفطان السهيل رئيسا للبلدية شغلها عشرين عاما، وأصله من عشيرة عربية تقطن دير الزور، أكمل عارف دراسته الثانوية في بغداد ثم شد الرحال إلى اسطنبول، وتخرج في مدرستها العسكرية سنة 1901، وكان زميلا لمصطفى أتاتورك، خدم عارف قفطان في الجيش التركي ببغداد والديوانية والبصرة، عاد إلى العراق ولما تم إنشاء الجيش العراقي اختير ضابطا للتجنيد في الكاظمية سنة 1921 برتبة رئيس أول، بعد ذلك رجع إلى إسطنبول سنة 1922م، ثم عاد وتقلد مناصب إدارية عديدة خلال المدة 1925-1930، ثم أصبح متصرفا للواء الدليم سنة 1931، ثم لواء الحلة(1933-1935)، ثم فصل من الخدمة سنة 1939، وبقي يمارس السياسة حتى توفي ببغداد سنة 1958م. للمزيد من التفاصيل ينظر: مير بصري، المصدر السابق، ص502.
(7) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات.، ج4، ص108؛ يوسف كركوش الحلي، المصدر السابق، ص219.
(8) احمد زكي الخياط: (1897-1947)، ولد في بغداد كاتب قانوني عمل في السلك الدبلوماسي الخارجي وتدرج في عدة مراكز أدارية، فكان مديراً لناحية الكوفة وسكرتير وزارة المعارف وقائم مقام قضاء الهندية وفي عام 1925 عين مترجماً في مديرية البرق العامة. للمزيد من التفاصيل ينظر: حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، ج1، بغداد، 1998م، ص17 ؛ الياهو دنكور، المصدر السابق، ص857.
(9) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات.، ج4، ص211-212.
(10) يوسف كركوش الحلي، المصدر السابق، ص220.

النظر نرى ان الحكومة اتخذت أوامر بإصدار الاحكام العرفية[1]، بحق الثوار لكن على الرغم من الاجراءات العسكرية التي اعتمدتها الحكومة من فرض احكام عرفية وغيرها، الا ان العشائر العراقية ومنها الحلية ردت بالمثل واشترطت لإيقاف اعمالها بثلاث طلبات منها الغاء الديون وقانون التجنيد الالزامي والزي المفروض[2].

فضلاً عن موقف الشيخ الحاج عمران الحاج سعدون وسلمان البراك ودوهان الحسن الذين كان لهم دور بارز برفع مطاليب الحلة الى جلالة الملك غازي يطالبون بحقوق الحلة وبالتالي مما تصدوا مناوئين الى وزارة الهاشمي الثانية من اجل حقوق اهالي الحلة[3]، ويبدو مما تقدم أن العشائر كانت تعد فكرة التجنيد الإجباري تنطوي على الانتقاص من قواتها لذلك العشيرة غير مستعدة لإعطاء الجندية أي رجل من رجالها على اعتبار أن العشيرة بحاجة إلى رجالها أكثر من الدولة وان الموقف من القانون يتغير بالنسبة لرؤساء العشائر حسب موقفهم من الوزارة[4].

ويرى مما سبق ان اهالي الحلة سجلوا موقفاً وطنياً مشرفاً حول مطالبتهم لحقوقهم المشروعة من خلال رفعها بواسطة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء على الرغم مما حدث من انشقاقات بين رؤساء العشائر الحلية حول موالين لوزارة الهاشمي والقسم الاخر معارضين له فكفة المعارضين كانت اكثر وهذا موقف يحسب لهم.

خامساً: موقف الحليين من انقلاب بكر صدقي ووزارة حكمت سليمان الانقلابية في العراق بتاريخ (29 تشرين الأول 1936م).

ادت الاضطرابات العشائرية التي أشعلت فتيل الثورة في مناطق الفرات الاوسط ومنها لواء الحلة لاسيما التي اندلعت ضد وزارة ياسين الهاشمي الثانية الا ان الوزارة خططت لقمعها بواسطة السلطة التنفيذية المتمثلة بالجيش وهو المؤسسة الحكومية التي الزمت العشائر بأمر الالتحاق في صفوف الجيش وان الانقلاب قاده قادة الجيش وذلك لترجيح بعض القوى السياسية لإسهام رسم خريطة العمل السياسي في البلاد وتبني مفهوم الحركة الاصلاحية مع الجمهور العراقي[5].

وفي الوقت نفسة وقف الحليين موقف معادي ومعارض لوزارة ياسين الهاشمي الثانية الذي أستغل بقوته لأجل التمكن من السيطرة على نفوذ الملك غازي من خلال اصدار مرسوم الاسرة المالكة رقم (75) لسنة 1936، الذي تم بموجبه تقييد تصرفات الملك والحد من حرياته المطلقة التي تسئ الى العرش وصاحب العرش ومن هذا المنطلق يريد الهاشمي استغلال صلاحيات الملك غازي كافة، وبينما ترى بعض الوثائق البريطانية انه اراد ان يقلب نظام المملكة الى حكم جمهوري وبأسناد مرافقيه امثال رشيد عالي الكيلاني، وذلك من خلال مطالباته مع بعض شيوخ العشائر لتحقيق ذلك لأجل محاصرة العاصمة بغداد والسيطرة على الحكم[6].

ويظهر من خلال هذا الحديث ان الوزارة الهاشمية الثانية هكذا ما كانت تنوي عليه، اما الجانب الاخر المتمثل بالضد من سياسة الوزارة الجائرة فقد سار المعارضون الى اقناع المؤسسة العسكرية من اجل قيامها بالانقلاب ضد وزارة الهاشمي الثانية لاسيما الاعمال التي قام بها الهاشمي ضد معارضيه فضلاً عن قمعه للثورة التي طالبت في حقوقها في مناطق الفرات الاوسط ومنها الحلة الذين ضاقوا ويلات الضيم من حكومة الهاشمي الثانية، وعلى أثرها ساءت الاوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد وهذا ما ينظر له البعض بأنه عصر الاستقلال، وهنا السؤال يطرح نفسه يا ترى هل انت مقتنع ممن يفعله الهاشمي بحق الثوار، بالتأكيد لا يرغب احد بهذه الاعمال، ناهيك رأي معارضيه فاعتبروا هذا الاستقلال مكبلاً بالقيود السياسية والاقتصادية والعسكرية وعلى اثر تلك الاحداث ظهرت الانتفاضات في الفرات الاوسط ولجوء وزارة الهاشمي الى القمع وتعطيل الحياة الدستورية بإعلان الاحكام العرفية في العراق

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات.، ج4، ص118-122؛ يوسف كركوش الحلي، المصدر السابق، ص220.
(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات.، ج4، ص167.
(3) حسن علي عبد الله السماك، المصدر السابق، ص 221-222.
(4) المصدر نفسة، ص209.
(5) المصدر نفسة، ص227.
(6) عبود الهيمص، ذكريات وخواطرعن احداث عراقية في الماضي القريب، بغداد، 1991م، ص100؛ فاروق صالح العمر، الانقلاب العسكري الأول في العراق 1936م، مجلة كلية التربية، جامعة البصرة، العدد الثاني، 1979م، ص4.

ومنها لواء الحلة وما رافق تلك الاحكام من قسوة ضد المواطنين الابرياء الشرفاء، فكثرت الشكاوي والاحتجاجات والمطالبة بأسقاط وزارة ياسين الهاشمي الثانية[1].

ادى اتساع هذه الامور وغيرها سبب في جعل المعارضة واولئك الذين يقفون ضد وزارة الهاشمي من ان حكمت سليمان اوحى للملك بأن بكر صدقي والجيش العراقي يشاركونه في استنكار تلك الاحداث في البلاد، كل هذا الذي كان يجري وان وزارة الهاشمي كانت مطمئنة وذلك بسبب كون اعضائها من النواب يتمتعون بشعبية كبيرة فضلاً عن شعورهم بان الجيش لهم من خلال وجود جعفر العسكري مؤسس الجيش ووجود القادة امثال طه الهاشمي ونوري السعيد الذين كانوا موالين لوزارة الهاشمي[2]، وعلى اثر تلك الاحداث أتفق بعض قادة الحركة الوطنية والمعارضين للوزارة الهاشمية الثانية مع القائد العسكري بكر صدقي رئيس اركان الجيش آنذاك[3].

فأصر على اسقاط الوزارة بالقوة، وبالفعل أنتهز الفريق بكر صدقي موعد المناورة السنوية الكبرى التي اعتاد ان يقوم بها الجيش العراقي في خريف كل عام في احدى مناطق العراق، فقرر اجرائها عبر جبال حمرين بين خانقين وبغداد في قرة غان، بقيادة بكر صدقي رئيس الفرقة الثانية، وذلك ليسهل زحف قوات الجيش على بغداد، اما موقف زميله الفريق عبد اللطيف النوري فكان مؤيد له مما اعطي له المهام لمسك رأس الفرقة الاولى في بلدروز لأجل حماية نهاية الجيش العراقي، وفي فجر يوم الخميس 29تشرين الاول 1936م، زحف الجيش العراقي على بغداد مطالباً بأسقاط الوزارة وتشكيل وزارة اخرى تحمل برنامجاً اصلاحياً للبلد برئاسة حكمت سليمان وبمساهمة جعفر ابو التمن وكامل الجادرجي، وتحت تهديد الجيش حلقت الطائرات العراقية فوق سماء بغداد وقصفت سراي الحكومة فأحدثت رعبا في الدوائر الحكومية، وبذلك عند دخول قوات الجيش بغداد اضطرت الوزارة الهاشمية الثانية على تقديم استقالتها[4]، وبالفور تشكلت الوزارة الانقلابية برئاسة حكمت سليمان في (29 تشرين الاول 1936م)[5].

ويبدو مما تقدم بعد اعلان بيان الانقلاب من قبل القائد الفريق العسكري بكر صدقي الانقلاب على الوزارة الهاشمية الثانية في (29 تشرين الاول 1936م)، كان لأهالي الحلة صدى وموقف من هذا الانقلاب فنرى الحليين أيدوا الانقلاب وذلك من خلال تنظيمهم في مجموعات في الحلة لأجل إقامة مظاهرات شعبية عارمة تؤيد هذا الانقلاب العسكري وبسبب ما عانى منه الحليين من الظلم والاعتقال والقمع وتسليب حقوقهم الشرعية من قبل الوزارة الهاشمية الثانية، فأيدوا ذلك الانقلاب وبقوة فأقاموا مظاهرات التي اقيمت لأجل الحفاظ على حياة الجيش العراقي فضلاً عن مطالبتهم للوزارة الجديدة بتحقيق مطالبهم التي كان في مقدمتها إصدار قانون العفو العام لجميع المعتقلين العراقيين لاسيما اهالي الحلة ناهيك عن إزالة الظلم والقسوة والاستبداد الذي لحق بهم من الوزارة المستقيلة[6].

وتأسيساً على ما تقدم وبتاريخ (1 تشرين الثاني 1936م) وزعت قادة الحركة الوطنية بياناً على الالوية العراقية: ((**ان الانقلاب الكبير الذي جرى باتحاد جيشنا الباسل وجماهير الشعب على اختلاف طبقاته التي ارهقها ظلم الوزارة المستقيلة وأثروا مصلحتهم الخاصة على العامة ومن هنا نطالب بزيادة التماسك بين الشعب والتعبير الصارخ عن الابتهاج بزوال الطغيان وعودة الحرية، وعلى اثر ذلك نطالب بإزالة الظلم الماضي وتقوية الجيش العراقي والعفو عن المسجونين وفتح النقابات والصحف وتخفيف ويلات الفقر وايجاد حل للعاطلين وتشجيع الصناعات المحلية وتوحيد الحركات الشعبية والتساوي في الحقوق بين العراقيين**))[7].

(1) سعاد خيري، تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق(1920-1958)، ج1، مطبعة الاديب البغدادية، بغداد، 1974م، ص67؛ سعاد رؤوف شير، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية 1932-1945م، بغداد، 1988م، ص31.
(2) عبود الهيمص، المصدر السابق، ص100.
(3) للمزيد من التفاصل بخصوص انقلاب بكر صدقي 1936م، في العراق ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات.، ج4، ص228-243.
(4) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية في حركة سنة 1941م التحررية، ط5، صيدا، بيروت، 1982م، ص23؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات.، ج4، ص231-232؛ سعاد خيري، المصدر السابق، ص67-68؛ عبود الهيمص، المصدر السابق، ص101.
(5) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات.، ج10، ص290.
(6) محمد توفيق حسين، عندما يثور العراق، دار العلم للملايين، بيروت، 1959، ص167؛ هديل عبد الجواد حسن الجبوري، الحياة الثقافية في الحلة (1958-1968م) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بابل، 2009م، ص12.
(7) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات.، ج4، ص 261-262؛ سعاد خيري، المصدر السابق، ص68.

وفي ضوء ذلك تم الاحسان والتكريم الى زعماء العشائر لاسيما الذين خرجوا ضد وزارة الهاشمي الثانية واعطاء مكافئة لجهودهم السابقة فمنهم شيوخ عشائر لواء الحلة المنتفضين، فهذه المور شجعت عشائر الحلة لإرسال بقية مطالبهم على انهم كانوا قادرين على امساك زمام الامور لغرض تحقيق مطالب اللواء[1].

ويتراءى من ذلك لاسيما بعد تأليف الوزارة الانقلابية بدأ اهالي لواء الحلة عن طريق متصرفه احمد زكي الخياط بنشاطه من خلال تسجيل موقف عن الوزارة الجديدة فأخذ بذلك يحث الناس على ارسال برقيات تهنئة وتأييد وبالفعل فقد شكل الحليين وفداً مع متصرفها بحوالي اربعين شخصية مثلت الحلة للذهاب الى بغداد من اجل التهنئة والتأييد ومن ضمنهم عبود الهيمص الذي اصر متصرف الحلة على مشاركته في الوفد، فقام الوفد بزيارة احد اعضاء الوزارة الجديدة وزير المالية الحاج محمد جعفر ابو التمن الذي بادر مع الشيخ عبود الهيمص بعد اداء السلام والتحايا له قائلاً: ((**شفت يا عبود الذين كانوا يعتقدون ماكو قوة في العراق يمكن ان تزيحهم عن كراسي الحكم؟ شفت شلون زالوا؟ اجاب عبود: يا جناب الحاج ان دولاب الزمان يدور فلم يجب وزير المالية بذلك ولاذ بالسكوت**))[2].

توجه بعد ذلك وفد الحلة الى قائد الانقلاب بكر صدقي الى مقره بوزارة الدفاع وكان له معرفة تامة بالشيخ عبود الهيمص وذلك من خلال كثرة اللقاءات معه في اكثر من مكان فقام الوفد بتقديم التهاني والتبريكات والتأييد التام لحركة الانقلاب التي قادها بكر صدقي وللوزارة الجديدة برئاسة حكمت سليمان، وبعد اداء الزيارة اراد وفد الحلة ان يستأذن بالخروج، وعلى اثر ذلك أمسك بكر صدقي بالشيخ عبود الهيمص قائلا: ((**ارجوا يا شيخ عبود الهيمص ان تبقى عندي ولا تذهب مع الجماعة، فأمتثل عبود الهيمص لرجائه واخبر الوفد بوجوب انتظاري بالفندق الذي كانوا فيه، وبعد خروج الوفد طلب الفريق بكر صدقي من عبود الهيمص الجلوس بالكرسي الذي امامه متقابلين فقال له انتم خوب موزعلانين علينا من اجل هذا الانقلاب ؟ فأستغرب عبود من سؤاله فقلت له يا باشا ان ذهاب اشخاص من الحكم ومجيئ باخرين هو امر كثير الحدوث في العالم، وربما تبدل الحاكمين امراً هيناً واننا نسأل من الله ان يوفق البلاد لما فيه الخير، ثم التفت بكر صدقي لعبود وقال والله انا زاهد بالمال والمناصب ويشهد الله اني ما قمت به هو الا تخليص الناس من الاحكام العرفية والعمل على تنظيم الري وايجاد الخيرات واشاعة الاستقرار وتقوية الجيش واماني كثيرة، واقول بصراحة اني لا اميل الى بعض الوزراء الجدد وخصوصاً جعفر ابو التمن وكامل الجادرجي، فقال له عبود الهيمص نحن نتمنى ان توفقوا الى تحقيق هذه الآمال التي تفضلتم بها ولكني لا اعتقد ان الوزارة الحالية تضم من ذوي الكفاءات والقابليات لتحقيق هذه الاماني والآمال؟ فأجاب بكر صدقي أنا مستعد لإخراج مثل هؤلاء الوزراء والمجيئ بغيرهم حالاً**))[3].

انتهت بعد ذلك المقابلة بتبادل التحايا والتمنيات وفي وقت اخر واثناء زيارة الشيخ عبود الهيمص الى المجلس النيابي ببغداد التقى الشيخ عبود الهيمص بحكمت سليمان داخل بناية المجلس النيابي فآل ان يسلم عليه فرحب حكمت سليمان بالشيخ عبود وقال له: ((**ها ليش انت شو محد يشوفك؟ فأجابه عبود يابا محسن انت مشغول وانا في الحلة ولاريد انشغالكم ؟ فقال له: ارجوا ان اراك الساعة السادسة مساءاً في مجلس الوزراء، فحضر عبود الهيمص بالموعد المذكور وبعد ان تبادلا التحية والتهنئة لقيادة الوزارة الجديدة سأل حكمت سليمان عبود الهيمص انتم شلونكم ويانة؟ وشنو موقفكم منا؟ اي كيف حالكم معنا؟ فقال له عبود هذا سؤال يجعل ثقتكم بنا كبيرة واني اقول لكم بصراحة اننا لسنا لكم موالين ولامخلصين لان للولاء والاخلاص اسباب ولكن اننا ليس لدينا اي عمل ضدكم او اي نوايا سيئة تجاهكم ونحن منصرفون الى اعمالنا الاعتيادية، فأردف حكمت مخاطباً انا ممنون ومسرور من هذه الصراحة ونحن يكفينا هذا مما يجعلنا نطمئن انكم لا تعملون ضدنا**))[4].

(1) حسن علي عبد الله السماك، المصدر السابق، ص227-228.
(2) عبود الهيمص، المصدر السابق، ص103-104.
(3) المصدر نفسة.
(4) المصدر نفسة، ص106.

ويبدو من خلال عملية الانقلاب التي حدثت في العراق ظهر صدى واسع على الجانب الداخلي في العراق فنجده من خلال اقامة المظاهرات المؤيدة في العراق وما قاموا به اهالي الحلة من تأييد وتهنئة ومباركة وزيارة القادة في بغداد واضح ومؤازر لعملية الانقلاب والوزارة الجديدة برئاسة حكمت سليمان[1]، وتأسيساً على ما تقدم نرى بعض النواب قد أيدوا الانقلاب من خلال الاشادة بقائد الانقلاب بكر صدقي وكان عدد المؤيدين الذين اسمائهم في التقرير الذي قدم الى بكر صدقي احدى عشر نائباً وهؤلاء كلهم قدموا له التبريكات والتهاني بمناسبة الانقلاب وطالبوا ان يقام تمثال لبكر صدقي في العاصمة بغداد لما حققه من انجاز عظيم فضلاً عن ان يقدم له دار لكي يسكن فيه، وكان من ضمن الذين طالبوا بهذه المطالب نائب الحلة مخيف الكتاب الذي مثل اهالي الحلة بتقديمه للتهنئة والتبريكات للقائد العسكري بكر صدقي وللوزارة الجديدة[2].

وبعد امعان النظر من الموقف والاعمال التي قامت به وزارة حكمت سليمان في الحلة بعد تسنمها رئاسة الوزارة فعملت بأجراء عدة تغيرات ومنها في الجانب الاداري فأول عمل لها في هذا الشأن هو تغيير متصرف الحلة احمد زكي الخياط بشخصية موالية لها[3]، فعينت مكانه السيد جعفر حمندي[4]، متصرف الحلة[5].

ويبدو مما تقدم ان كل وزارة جديدة عندما تستلم مهام امورها تقوم بعدة اعمال منها تغيير المناصب الحساسة في الالوية بشخصيات موالية لها، فهذا امر طبيعي جداً مما حدث بتغير السيد احمد زكي بجعفر حمندي متصرفاً للواء، فضلاً عن ان اهالي الحلة سجلوا موقفاً لابأس فيه من تأييد على الانقلاب وللوزارة الجديدة، وكان اهالي الحلة املهم بتحقيق مطالبهم الشرعية ناهيك عن انهم رأوا انفسهم بتخليصهم من الظلم والاستبداد الذي وقع في العراق وذلك لما مروا فيه من ويلات وتهميش لحقوقهم المشروعة، فضلاً عن انهم ايدوا الوزارة الانقلابية الجديدة المتمثلة برئيس الوزراء حكمت سليمان وهذا ما وجدناه من تشكيل وفد والذهاب الى بغداد واللقاء بالمسؤولين لتقديم لهم التهاني والتبريكات.

سادساً: موقف الحليين من مقتل الملك غازي الاول بتاريخ (4 نيسان 1939) في العراق.

اتهم الرأي العام العراقي بريطانيا بتدبير اغتيال الملك غازي وذلك لان سياسته اتسمت بالروح القومية المساندة للقضايا العربية ومطالبته ايضاً بضم الكويت الى العراق وهذا الهاجس كان يخشاه الانكليز من الملك غازي لأنه منافي لسياسة بريطانيا والدليل ما اكده السفير البريطاني في العراق (موريس بيترسون Mourice peterson)[6]، قائلاً: ((**ان الملك غازي يجب ان يسيطر عليه او يخلع**))[7].

مكن هذا النص التاريخي وامور اخرى نتيجة مؤسفة وهي قتل الملك غازي ماهي الا ان ابقت الناس بعد قتل الملك جميعاً حول الشكوك والريبة من الأمر الذي فعل فبقى الراي العام متحير من اي جهة فعلت ذلك، وعلى أثره تعددت الاتهامات لهذه الجهة السياسية او تلك فضلاً عن الطرف الاساسي وراء ذلك هو بريطانيا وذلك من خلال كلام وزير الخارجية البريطانية الذي –آنفة الذكر–[8].

---

(1) صفاء عبد الوهاب مبارك، انقلاب سنة 1936 في العراق (أهدافه، أحداثه، نتائجه)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1973م، ص31.

(2) م.م.ن.، الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937م، محضر الجلسة رقم(11)، في 28 نيسان 1937م، ص153.

(3) يوسف كركوش الحلي، المصدر السابق، ص224.

(4) (جعفر حمندي): ولد في بغداد عام 1894م، واشتغل وظائف عدة في المحاكم المدنية والشرعية من 1917-1920، واستقال بمناسبة الثورة الكبرى وفي السنة التالية عاد الى وظيفته في المحاكم فدرس في كلية الحقوق فتخرج منها 1925، فعين حاكماً لقضاء الكاظمية ومن ثم انتقل في وزارة الداخلية 1928 بعدها اعاد الى الكاظمية حاكماً للقضاء 1929، ثم انتقل الى النجف نفس السنة في محاكمها ثم قائم مقام النجف ثم قلعة سكر 1933، بعدها عمل بقضاء مندلي ثم انتقل الى البصرة بعدها متصرفاً على الكوت ثم الحلة في حكومة حكمت سليمان. للمزيد من التفاصيل ينظر: الياهو دنكور، المصدر السابق، ص870.

(5) يوسف كركوش الحلي، المصدر السابق، ص224.

(6) (موريس بيترسون): سفير بريطانيا الجديد لدى العراق الذي حل محل ارشيبالد كلارك كير السفير السابق لدي بريطانيا حيث وصل الى بغداد في 16 اذار 1938، وكان قد مارس الخدمة الدبلوماسية في عواصم واشنطن وبراغ والقاهرة ومدريد، كما عين وزيرا مفوضا في صوفيا قبل نقله الى بغداد ومما يتميز به أثناء سفارته هو تدخله الدائم بالشؤون الداخلية العراقية، مما سبب تصادما مستمرا مع نوري السعيد. للمزيد من التفاصيل ينظر: نجدة فتحي صفوة، المصدر السابق، ص 17-18.

(7) عبد الزهرة الجوراني، الحياة البرلمانية في العراق 1939-1945م دراسة تاريخية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2004م، ص30-31؛ نجدة فتحي صفوة، المصدر السابق، ص209.

(8) للتفاصيل عن موضوع مقتل الملك غازي ينظر: لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص243-276؛ رجاء حسن الخطاب، المسؤولية التاريخية في مقتل الملك غازي، بغداد، 1985م، ص39.

وبعد امعان النظر نجد بريطانيا بالفعل كانت متحمسة من التحديات التي يقوم بها الملك غازي من خلال سياسته الخارجية حسب ما ادعت فأنها تخشى من ذلك فأخذت تفكر جدياً بالتخلص من الملك غازي استعداداً للحرب المعلنة عالمياً هذا جانب، والجانب الاخر كان لها مؤيدين في العراق وهي لازالت بمأمن من اي سياسة معادية، وقد مهد لها بذلك بعض الشخصيات العراقية امثال نوري سعيد الذي اكن العداء شخصياً للملك غازي وخطط له وخطط على تنفيذ مقتل الملك ليلة 3 نيسان 1939م، بحادث اصطدام سيارة كان يقودها بنفسه بظروف غامضة قال عنها وزير الداخلية ناجي شوكت وقتها ((**بأن موت الملك غازي جاء نتيجة لعبة قذرة كان ورائها نوري سعيد**))[1].

وصفوة القول مما سبق احدث مقتل الملك غازي بن فيصل ارتياحاً عاماً في لندن وعلى أثر ذلك روجت الاذاعات الالمانية بمقتل الملك غازي مما شاع الغضب الشعبي العراقي الى الهجوم ضد القوات البريطانية وبالنتيجة ادى الى قتل القنصل البريطاني فيها (مونك ماسونMonck Mason)[2]، عندما اراد تهدئة الاحتجاجات الغاضبة في الموصل، وعقب ذلك الحدث اجتمع المجلس البرلماني بتاريخ 12 حزيران 1939م، وللغريب انه لم يبحث البرلمان في اسباب مقتل الملك غازي ولهذا لم يكن لمجلس النواب دور يذكر او موقف في هذا الشأن ولم يؤدي واجبه لاسيما بحادث قتل الملك غازي باعتبار النواب لم يكونوا يمثلون الشعب بالشكل التام[3].

وتأسيساً على ما تقدم تعرض المجتمع الحلي لصدمة كبيرة حين سماع خبر قتل الملك وعلى اثر ذلك فقد خرجت تظاهرات صاخبة منددة بهذه العملية وتتهم الحكومة البريطانية بمقتل الملك فطافت شوارع الحلة برجالها وشيوخها حاملين على أكتافهم نعشاً رمزياً للملك غازي، وعمت مظاهر الحزن مستنكرةً للحادث وموجهةً اتهامات الى بريطانيا ونوري سعيد ومطالبين اجراء تحقيق عادل ونزيه في ظروف الحادث ودوافعه والكشف عن مدبريه، فوشح السواد في الحلة وجرت مراسيم العزاء عدة ايام في الجامع الكبير فضلاً عن اقامة نساء المسؤولين وأثريائها وبعض عوائل نخب الحلة التعازي والمواساة لعدة ايام، ناهيك عن اقامة العزاء في جميع مدن لواء الحلة، وقامت الحكومة بإصدار اوامر تنكيس الاعلام العراقية لاسيما على المؤسسات الحكومية والقيت في هذه المناسبة الخطب والاشعارات التي نظمتها المدارس الحلية ونددت الهيئات التعليمية بالعمل الاجرامي الذي طال الملك فنذكر منهم خالد الهنداوي ومحمد حسين ابراهيم وباقر الياسري وعبد الواحد حسن، هؤلاء كان لهم موقف مشرف مثل لواء الحلة لأن أهالي الحلة كانوا يعدون الملك غازي رمزاً وطنياً وذلك لما قام به من أعمال لأجل استقلال العراق والأقطار العربية، فضلاً عن انه عمل على التخلص من السيطرة البريطانية على مقدرات العراق[4]، وعلى هذا الاساس ادت هذه المشاركة الحاشدة من اهالي الحلة على عقب مقتل الملك غازي الى مدى العلاقة الاجتماعية التي تربط حشود الجماهير الحلية بكل عشائرها الى التوحد ورص الصفوف فيما بينهم، فعلى سبيل المثال لازالت ذاكرة بعض أبناء (مدينة السدة) تذكر ان هذه المدينة قد شهدت عام 1939م خروج موكب تعزية مهيب شارك فيه أبناء ريف المدينة مع أبناء المدينة وذلك على أثر قتل الملك (غازي)، حيث خرج الجميع وهم يهتفون:

الله أكبر يا عرب غازي انفقد من دارة

وأرتجت السبعة العلى من ردمته السيارة[5]

ومن الجدير بالذكر اعلنت المملكة العراقية حداداً ولمدة اربعون يوماً بعد قتل غازي وتنكيس الاعلام العراقية سبعة ايام، وبعدها نصب خلف لعرش العراق من بعده ابنه فيصل الاول ملكاً على العراق ولصغر سنه الامر الذي اوعز الى رئاسة الوزراء من قبل الملكة عالية للنظر في اقامة وصي على العرش تشهد فيه ان الملك غازي قد اوصى اليها اذا وقع على حياته شيء، وعلى اثر ذلك قرر مجلس الوزراء بتسمية عبد الاله وصياً على العرش بناءاً على الوصية التي نقلتها الملكة عالية وبتأييد من الاميرة راجحة شقيقة الملك

(1) فلاح محمود خضر البياتي، المصدر السابق، ص93.
(2) (مونك ميسون): القائم بالاعمال البريطانية في لواء الموصل، وقد قتل نتيجة مقتل الملك غازي حيث هجمت الجماهير على القنصلية البريطانية هناك فاردوه قتيلاً وقد قامت الحكومة بتعويض اهله، ينظر: عبد الزهرة الجوراني، المصدر السابق، 29-30.
(3) محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص95-96؛ عبد الزهرة الجوراني، المصدر السابق، ص31-32؛ جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص156.
(4) فلاح محمود خضر البياتي، المصدر السابق، ص93-94.
(5) محمد سامي كريم، المصدر السابق، ص76-77.

غازي على شهادة الملكة عالية لرئاسة الوزراء وبناءاً على نص القانون الاساسي الذي لا يمانع من تنصيب وصي على العرش استناداً الى المادة (22) من القانون المذكور[1]، وفي ضوء ذلك تم تنصيب فيصل الثاني ملكاً على العراق بوصاية عبد الاله، ونرى من هنا اطمئنان بريطانية عند تنصيب الملك فيصل الثاني على عرش العراق وذلك لاستمرار مصالحها[2].

ويبدو لي مما تقدم ان حادثة الملك غازي قد كتمت اسرارها فضلاً عن تشتت اراء الرأي العام العراقي ومنه اهالي الحلة على انه من القاتل لم يعرفوا ذلك فمنهم من اتهم بريطانيا ومنهم من اتهم احزاب سياسية تتبعها شخصيات ومنهم من اتهم رئاسة الوزراء للوقوف وراء الحادث هذا جانب والجانب الاخر نرى وقوف اهل الحلة مسانداً للمملكة العراقية من اقامة مظاهرات صاخبة ومنددة بقتل الملك ناهيك عن تسجيلهم عن اقامة تعزية في جميع مناطق لواء الحلة فهذا ان دل على شيء فإنما يدل على حبهم للملك ولسياسته تجاه البلد وهذا موقف يحسب لهم.

الخاتمة

أنتجت العوامل السياسية التي مر بها العراق خلال مدة الاحتلال العثماني مروراً بالاحتلال والانتداب البريطاني ووصولاً الى الحكم الملكي لاسيما حكم الملك غازي الذي اتسم بالضعف السياسي في بادئ الامر وكان لأهالي الحلة موقفاً مما جرى في تلك الاحداث ومن هنا توصلنا الى عدة استنتاجات منها:

1. سجل الحليين موقفاً يسيراً لابأس به خلال تقديم التعازي لعائلة الملك فيصل الاول أثناء وفاته هذا من جهة ومن جهة اخرى باركوا لولي العهد الجديد الملك غازي بن فيصل بمناسبة تسنمه عرش العراق.
2. أتضح ان الحكومة العراقية خلال حكم الملك غازي كان لديها قائمة خاصة بأسماء المرشحين الذين ترغب بهم للوصول الى قبة البرلمان وهذا ما يخالف اصلاً القانون الاساسي للبلد.
3. أتسمت الحكومة العراقية ورئيس الوزارة المنصب الجديد برغبتها على تهميش الطبقة العامة من شيوخ عشائر كانوا او موظفون ممن يرغبون بتمثيل لوائهم لاسيما لواء الحلة فضلاً عن اكمام افواه الصحف وهذا اصلاً مخالف للقانون الاساسي.
4. ان الحكومة كان في نيتها ان تسري بالانتخابات على نهج ما مضى من سلفها بالبقاء على التزوير والتهميش لفئات المجتمع فضلاً عن الاقصاء المتعمد ووجدنا ذلك من خلال ما نقل من شهود عيان كمثال عبد الرحمن الراوي في الحلة.
5. أصبح هناك ضعف بالمجالس النيابية فضلاً عن انها لم تكتمل مدتها القانونية ناهيك عن ان مجيء وزارة جديدة تأتي بأعضاء برلمان مؤيدين لتلك الوزارة من اجل اقرار القوانين المتعلقة بمصالحها، فضلاً عن ان جميع الدورات الانتخابية قد شارك فيها الحليين واصبحوا ممثلين عن لواء الحلة.
6. تبين ان الشيوعيين الحليين اهتموا بجهودهم الحزبية تجاه الحزب الشيوعي لاسيما مما قاموا به من كسب الشباب والطلبة فضلاً عن اكتساب الطبقات الفقيرة امثال الفلاحون وضمهم الى الحزب والهدف من ذلك هو تقوية الحزب.
7. ويرى مما سبق ان اهالي الحلة سجلوا موقفاً وطنياً مشرفاً حول مطالبتهم لحقوقهم المشروعة من خلال رفعها بواسطة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء على الرغم مما حدث من انشقاقات بين رؤساء العشائر الحلية حول موالين لوزارة الهاشمي والقسم الاخر معارضين له فكفة المعارضين كانت اكثر وهذا موقف يحسب لهم.
8. وأتضح ان كل وزارة جديدة عندما تستلم مهام امورها تقوم بعدة اعمال منها تغيير المناصب الحساسة في الالوية بشخصيات موالية لها، فهذا امر طبيعي جداً مما حدث بتغير السيد احمد زكي بجعفر حمندي متصرفاً للواء، فضلاً عن ان اهالي الحلة سجلوا موقفاً لابأس فيه من تأييد على الانقلاب وللوزارة الجديدة، وكان اهالي الحلة املهم بتحقيق مطالبهم الشرعية ناهيك عن

(1) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة(311/490) قرارات مجلس الوزراء في 4 نيسان 1939، و15، ص15. عبد الزهرة الجوراني، المصدر السابق، ص32.

(2) فؤاد طارق العميدي، علاقات العراق مع بريطانيا وفرنسا في عهد الملك غازي 1933-1939، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية التربية، جامعة القادسية، 2005، ص10.

انهم رأوا انفسهم بتخليصهم من الظلم والاستبداد الذي وقع في العراق وذلك لما مروا فيه من ويلات وتهميش لحقوقهم المشروعة، فضلاً عن انهم ايدوا الوزارة الانقلابية الجديدة المتمثلة برئيس الوزراء حكمت سليمان وهذا ماوجدناه من تشكيل وفد والذهاب الى بغداد واللقاء بالمسؤلين لتقديم لهم التهاني والتبريكات.

9. أتسمت حادثة الملك غازي قد كتمت اسرارها فضلاً عن تشتت اراء الرأي العام العراقي ومنه اهالي الحلة على انه من القاتل لم يعرفوا ذلك فمنهم من اتهم بريطانيا ومنهم من اتهم احزاب سياسية تتبعها شخصيات ومنهم من اتهم رئاسة الوزراء للوقوف وراء الحادث هذا جانب والجانب الاخر نرى وقوف اهل الحلة مسانداً للمملكة العراقية من اقامة مظاهرات صاخبة ومنددة بقتل الملك ناهيك عن تسجيلهم عن اقامة تعزية في جميع مناطق لواء الحلة فهذا ان دل على شئ فأنما يدل على حبهم للملك ولسياسته تجاه البلد وهذا موقف يحسب لهم.